

## التقرير السنوي لعام 2015: مركز الخليج لحقوق الإنسان

المدافعون عن حقوق الإنسان في السجون وتحت الخطر في جميع أنحاء الخليج والدول المجاورة

شباط 2015

"ما يحفزني أكثر على الاستمرار هو مسؤوليتي، ليس فقط لتربية أولادي، ولكن أيضاً مسؤوليتي لتغيير الواقع المظلم الذي نعيش فيه الآن وذلك من أجل بناء مستقبل عادل وحرية ومساواة لجميع المواطنين السعوديين. تذكروا أن التاريخ لا ينسى وسوف يرفع أولئك الذين قاتلوا من أجل الحرية وينبذ ذكرى أولئك الذين استسلموا لحياة النذل والعبودية".

(سمر بدوي، مدافعة عن حقوق الإنسان في السعودية)



"لا شيء، حتى 100,000 حالة وفاة أو الحصار القاسي، أو خيانة المجتمع الدولي يستطيع هزيمة إرادة الناس الذين لديهم حلم وإيمان في المستقبل".  
(رزان زيتونة، المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا المخفية قسراً)



"لا تستسلموا، ابقوا واقفين. واصلوا النضال من أجل حقوق الإنسان والعدالة وقيم الحرية، ابقوا أصواتكم حرة، رددوها في كل مكان، لأن أصواتكم تُحترَم من قبل الجميع طالما اخترتم النضال في سبيل الحرية من أجل تحقيق حلمنا".  
(حسين جواد، مدافع عن حقوق الإنسان في البحرين)



فهرس المحتويات

3.....	أولاً: الملخص .....
3.....	أنشطة مركز الخليج لحقوق الإنسان.....
6.....	ملخص البلدان .....
09.....	ثانياً: تقارير البلدان.....
09.....	البحرين .....
13.....	ايران.....
15.....	العراق.....
15.....	الكويت .....
17.....	عُمان.....
20.....	المملكة العربية السعودية .....
23.....	سوريا .....
25.....	الإمارات العربية المتحدة .....
26.....	اليمن .....
27.....	ثالثاً: الخاتمة .....

## أولاً: الملخص

هذا هو التقرير السنوي الرابع لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية مستقلة تأسس من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان من منطقة الخليج في عام 2011. حيث يوثق مركز الخليج البيئة التي يعمل بها المدافعون عن حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي الست ( البحرين والكويت وعمان وقطر و المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك إيران والعراق واليمن وسوريا. ويعرض هذا التقرير عمل مركز الخليج الإنسان في عام 2015 على القضايا الرئيسية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في دول منطقة الخليج والدول المجاورة، حيث أنهم يقومون بشجاعة بتنظيم أنشطة سلمية ومشروعة في مجال حقوق الإنسان تحت خطر شخصي كبير.

في عام 2015، استمر تدهور وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة. حيث أن الذين يعملون بصورة سلمية وشرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان يقومون بذلك في بيئة متزايدة الخطورة، لا سيما في البلدان التي مزقتها الحروب مثل سوريا والعراق واليمن وتأثير تلك الصراعات على البلدان المجاورة. ووفقاً لأبحاثنا على أساس الوثائق والبعثات والمقابلات، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان زيادة في المضايقة والترهيب والاعتقال والاحتجاز والتعذيب نتيجة لعملهم في مجال حقوق الإنسان. كما لا يزال العديد من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في الاعتقال ويتعرضون لظروف سجن غير إنسانية فضلاً عن سوء المعاملة على أيدي سلطات السجن. ولا تزال حرية التعبير تخضع لقيود خطيرة في جميع أنحاء المنطقة، وممارسة هذا الحق الأساسي أدى إلى مئات الاعتقالات والمضايقات القضائية طوال عام 2015. فبدلاً من حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم في وقت يحتاج بشكل كبير إلى دورهم في بناء السلام، سنت السلطات قوانين جديدة مثل قوانين الجرائم الإلكترونية، وحدت من التعبير على الإنترنت، ومن الحقوق الرقمية. وعلى الرغم من هذه البيئة الصعبة، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان عملهم بلا كلل، رافضين الصمت من خلال الترهيب أو المضايقة أو الاعتقال.

## أنشطة وإنجازات مركز الخليج لحقوق الإنسان

يدعم مركز الخليج لحقوق الإنسان، المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال عدة طرق في محاولة لخلق مساحات آمنة لعملهم. ففي عام 2015، أصدر المركز 128 مناشدة وبيان ورسالة تتعلق بقضايا أكثر من 200 مدافعاً عن حقوق الإنسان، ونشر ثلاثة تقارير بما فيها التقرير السنوي للعام السابق. وقام بالدعوة ورفع مستوى الوعي حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال المشاركة الفعالة في الاجتماعات والمؤتمرات على المستويات المحلية والأوروبية والدولية. وأعد المركز التقارير المستندة على الأدلة وقام بتوثيق الانتهاكات على مستويات متعددة بما فيها الجهات الحكومية وغير الحكومية، بعد بعثات في تركيا لمقابلة المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان. وقطر للتحقيق في القيود المفروضة على المجتمع المدني. ونظم المركز تسع حلقات عمل تدريبية تشتمل على مواضيع الأمن الرقمي، بناء القدرات، الرفاه والتعامل مع الضغط، واستخدام آليات الأمم المتحدة، حيث قام بتدريب أكثر من 100 مدافع عن حقوق الإنسان. ونظم العديد من الفعاليات على هامش مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وشارك الموظفون في عدد من فعاليات حقوق الإنسان، بما فيها حوكمة الإنترنت. يسر المركز إعطاء عشر منح لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان من أجل أن يكونوا أكثر أماناً وأكثر حمايةً خلال عملهم.

التشبيك والشراكات الدولية: في عام 2015، واصل المركز توسيع شراكاته وانضم إلى تحالف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمدافعات عن حقوق الإنسان، وهو تحالف جماعي لتقديم نظام الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وليكون صوت المرأة مسموعاً. في عام 2015، طوّر المركز شراكة مع مؤسسة رافتو لحقوق الإنسان لدعم شبكة المدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وآسيا، التي أسستها مريم الخواجة، المديرية المشاركة في مركز الخليج لحقوق الإنسان. وتهدف الشبكة إلى المساعدة في رفع أصوات النساء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، والتصدي للآليات الدينية والقانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون سماع أصوات النساء. من خلال هذا المنبر، تهدف الشبكة النسائية بتوفير مكان للناشطات للاجتماع فيه حيث يمكنهم تبادل الأفكار والاستراتيجيات حول كيفية تعزيز حقوق النساء وتحقيق التغيير الدائم. وتهدف الشبكة للتعاون عن طريق التشبيك والدعوة والتوثيق والرصد والتوعية. وسوف يساعد مركز الخليج لحقوق الإنسان في التدريب. كما أصبح المركز عضواً في شبكة آيفكس العالمية التي تضم أكثر من 100 منظمة تهدف إلى حماية وتعزيز حق الجميع في حرية التعبير.

الدعوة في الأمم المتحدة: استمر المركز في المشاركة بنشاطاته بمنظومة الأمم المتحدة. في فبراير/شباط عام 2015، حضر المركز اجتماع استراتيجي للأمم المتحدة في كينيا مع ماينا كياي، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وبعد ذلك في أغسطس/آب، حضر اجتماع خبراء الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا. كما حضر المركز فعالية التشاور حول الشرق الأوسط من أجل جمع التوصيات من المنطقة لمجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن إجراء مشاورات مع المقرر الخاص المعنيين بحرية الرأي والتعبير. وحول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان. في مارس/آذار، وخلال الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، نظم المركز فعالية جانبية بعنوان "الهجمات المستمرة على المدافعين عن حقوق الإنسان في دول الخليج والدول المجاورة، والتركيز على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق"، كما أطلق تقريره السنوي لعام 2014 واصدر تقرير جديد حول التعذيب في السجون الإمارات العربية المتحدة.

نظم مركز الخليج أيضاً فعاليتين في الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران، عن "حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في اليمن"، و "حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في سوريا والعراق"، وشارك في اللقاءات الجانبية بما فيها "التغلب على القيود المفروضة على المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، و "الحق في الاحتجاج"، و "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحماية حقوق الإنسان"، و "المدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين في البحرين".

خلال الدورة 30 لمجلس حقوق الإنسان التي امتدت بين 14 سبتمبر/أيلول - 02 أكتوبر/تشرين الأول، نظم المركز فعاليتين جانبيتين. "المدافعون عن حقوق الإنسان: التحديات والحاجة الملحة للحماية" التي نظمت مع سيفيكاس، المادة 19 ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. و "مدنيون ونشطاء حقوق تحت النار - وهي ندوة تتناول الإفلات من العقاب الذي يغذي الأزمة الإنسانية"، حيث عقدت بالمشاركة مع هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول الوضع في اليمن. كما شارك المركز برعاية فعالية جانبية حول البحرين "مكافحة الثوار: التغلب على العنيد البحريني في مجلس حقوق الإنسان".

التقارير الخاصة: في مايو/أيار، نشر المركز تقريراً خاصاً بعنوان الصحفيين والمدافعون عن حقوق الإنسان معرضين للخطر بوقت الحرب، الذي اعتمد على أساس البحث والمقابلات مع المدافعين عن حقوق الإنسان في اليمن. على الرغم من وجود مدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان الذي كان هاماً في اليمن بعد بداية القصف في مارس/آذار، إلا أن حياتهم هي أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى.

التحديات القانونية: في يونيو/حزيران، أطلق المركز تحدياً في المحكمة العليا في المملكة المتحدة ضد قرار وزارة العدل في المملكة المتحدة ببيع خدمات السجون والمراقبة لدول الخليج، في سبتمبر/أيلول، أعلنت "مجرد حل"، الذراع التجاري والذي يعمل برعاية وزارة العدل، انها لن تقوم بأي مشاريع جديدة وفي أكتوبر/تشرين الأول ألغت الحكومة البريطانية محاولة مثيرة للجدل بتزويد خدمات السجن إلى المملكة العربية السعودية.

الدعوة الدولية: في مايو/أيار، عشية اجتماع القمة الذي عقده الرئيس أوباما مع مجلس التعاون الخليجي، قدم المركز رسالة مفتوحة لحثه على المساعدة في اطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الشهر نفسه، حضرالمركز الندوة 14 الدولية لحقوق الإنسان في البرازيل. وقامالمركز أيضا بعمل جولة للدعوة في الدول الاسكندنافية من أجل رفع مستوى الوعي حول سجناء الرأي في منطقة الخليج وتشجيع الحكومات على دعم قرار البحرين في مجلس حقوق الإنسان.

وطور المركز أيضا علاقة عمل مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015. شارك المركز في شهر نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول في بروكسل، بمنتهى الاتحاد الأوروبي للمنظمات غير الحكومية واجتماع الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي كان هو أحد مؤسسيه وساعد في إقامة اجتماع إقليمي لإعادة التوطين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا اقيم باسطنبول.

الحملة على الإنترنت: وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، بدأ المركز حملة ثاندركلاب بدعم ومشاركة 15 من منظمات وجمعيات حقوق الإنسان لتمي عيد ميلاد سعيد للخواجة، والدعوة لإلغاء الحكم بحقها حتى لا تذهب إلى السجن مع طفلها الصغير. لقد شارك 1.4 مليون شخصاً في الحملة. تم تخفيض عقوبتها من ثلاث سنوات إلى واحدة في الاستئناف بفضل الحملة. كما ساعدت الحملة في بقاءها حرة بالوقت الحاضر.

بناء القدرات والتدريب في مجال السلامة: نظم المركز عدداً من ورش العمل على مدار العام، بما فيها ورشة عمل حول الأمن الرقمي التي عقدت في مارس/آذار باسطنبول. وفي شهري مايو/أيار و يونيو/حزيران عقد المركز بالاشتراك مع مؤسسة مهارات ورشتي عمل لبناء القدرات، ونظم المركز أيضاً في الوقت نفسه ورشة عمل حول استخدام آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمحامين في اسطنبول. في نوفمبر/تشرين الثاني، عقد المركز ورشة عمل على مدار يومين حول السلامة والأمن للصحفيين في العراق. وفي ديسمبر/كانون الأول، نظم المركز منصة مشتركة مع مؤسسة مهارات والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في منتدى حوكمة الإنترنت العربي بلبنان حول حرية الرأي والتعبير على الإنترنت.

وكذلك في نوفمبر/تشرين الثاني، عقد المركز، المنتدى الخليجي الثالث للمدافعين عن حقوق الإنسان في اسطنبول، حيث أعلن المشاركون عن "تضامنهم المطلق مع المدافعين المعتقلين مجال حقوق الإنسان وسجناء الرأي في مختلف البلدان في منطقتنا الذين استهدفوا فقط بسبب عملهم السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان". كما أعرب المشاركون في المنتدى عن "قلقهم وإدانتهم لاستخدام قوانين مكافحة الإرهاب والجريمة الإلكترونية لإستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بما في ذلك الصحفيين المستقلين والمدونين ونشطاء الإنترنت". وكان في الحضور جشميد جازيف (مقرر الامم المتحدة الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان)، وكذلك ممثلين عن ويتنس، وهيومن رايتس ووتش، ووسائل الإعلام الصغيرة وفرونت لاين ديفنדרز.

## ملخص البلدان

### البحرين

شهد عام 2015 تصاعداً في سوء المعاملة والإساءة للمدافعين عن حقوق الإنسان بالسجن في البحرين. وأدت هذه المعاملة إلى إضرابات عن الطعام على مدار العام، بما فهم المدير المؤسس عبد الهادي الخواجة والمدون والمدافع عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السنكيس، في محاولة لتأمين ظروف أفضل للسجناء. وظلت حرية التعبير عرضة للاستهداف، وتعرض المدافعون عن حقوق المرأة لمضايقات قضائية مستمرة. واستمر المناخ ليكون عدائي وخطر بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد أمضى المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب أربعة أشهر في السجن بسبب تغريدة. ونظراً للعدد الكبير من القضايا الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بما فهم غادة جمشير، زينب الخواجة، ناجي فتيل ومحمد المسقطي، أصدر المركز ا 28 مناشدة، ثلاثة بيانات، ورسالة واحدة حول البحرين خلال عام 2015، فضلاً عن إطلاق الحملات من أجل إطلاق سراحهم أو إبقائهم أحراراً.

### إيران

ركزت المناشدة الصادرة في عام 2015 على المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات بسبب دورهن في تعزيز حقوق الإنسان من خلال ممارسة حقهن في حرية التعبير، وخصوصاً بعد تصاعد العنف ضد المرأة في أعقاب هجمات الحامض في أكتوبر/تشرين الأول 2014. لقد تم اعتقال كل من المحامية في مجال حقوق الإنسان والناشطة في حقوق المرأة نرجس محمدي، والمدافعة عن حقوق الإنسان بهاره هدايت ورسامة الكاريكاتير آتينا فرغداني، وتم احتجازهن بسجن ايفين في طهران، ويعانين من أمراض صحية نتيجة لظروف السجن. أما الصحفيون والمدونون ونشطاء وسائل الإعلام الاجتماعية الذي يعملون على الترويج لحقوق الإنسان لا زالوا يواجهون التهديدات والمضايقات من قبل سلطات الدولة، حيث أن حرية التعبير والرأي تخضع لقيود صارمة. في حين أدين الصحفي المستقل جيسون رازيان بتهمة "التجسس" في أكتوبر/تشرين الأول، وأطلق سراحه في وقت لاحق في يناير/كانون الثاني عام 2016. ولكن يظل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان تحت الاحتجاز أو تحت الخطر بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، حيث أن الحاجة إلى المزيد من الدعم لهم أكبر من أي وقت مضى.

### العراق

في عام 2015 تدهورت أوضاع حقوق الإنسان بشكل أكبر مع عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي الذي تفاقم مع القتال ضد الجماعة المتطرفة داعش. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في ظروف خطيرة للغاية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، ويخاطرون بالموت والسجن والتعذيب من قبل قوات الأمن والجماعات المسلحة. وللأسف فقد الكثير منهم حياتهم مثل المدافع البارز عن حقوق الإنسان عمار الشابندر، الذي قتل خلال هجوم إرهابي على مقهى في بغداد في مايو/أيار الماضي. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق يواجهن صعوبات خطيرة تتعلق بعملهن الذي يتحدى المفاهيم التقليدية لأدوار الأسرة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة، وغالباً ما تركز على العنف القائم على نوع الجنس. لا تزال حرية التعبير تخضع لقيود، ففي شهر فبراير/شباط، قام حراس أمن الدولة بالاعتداء مجموعة من الصحفيين وضرهم.

## الكويت

جرى الاستعراض الدوري الشامل للكويت في مجلس حقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني عام 2015، ولكن لم يكن هناك أي تحسن في حالة حقوق الإنسان في عام 2015. واعتقل المدافع عن حقوق الإنسان نواف الهندال بعد عودته من الاستعراض الدوري الشامل بوقت قصير، ويعتقد المركز بأن اعتقاله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدوره البارز في مجلس حقوق الإنسان مما يجعل اعتقاله انتقاماً لعمله في مجال حقوق الإنسان. ولا تزال جماعة البدون عديمي الجنسية من دون حماية لحقوق الإنسان، وحكم على ناشط البدون عبد الحكيم الفضلي بالسجن لمدة عام واحد بالإضافة إلى الأشغال الشاقة. وظلت المرأة تعاني من التمييز ضدها وسُجنت المدافعات عن حقوق الإنسان نتيجة للمنشورات على الإنترنت مع خضوع حرية التعبير للقيود. وتمت الموافقة على قانون الجريمة الإلكترونية الجديد في يونيو/حزيران، حيث من المرجح أن يقوم بزيادة تقييد حرية التعبير واستخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

## سلطنة عمان

تشمل القضايا الرئيسية ذات الاهتمام في عُمان على الحد من الحق في حرية التعبير والرأي وعدم وجود بيئة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات للعمل فيها. حيث صعد جهاز الأمن الداخلي من استهداف الناشطين في مجال حقوق الإنسان على مدار العام. وسجن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بهم لا أساس لها من الصحة، وتعرض المدافع البارز عن حقوق الإنسان سعيد جداد لمضايقات مستمرة من قبل السلطات وهو حالياً قيد الاعتقال. في عام 2015، أصدر المركز 23 مناشدة وتحدثت وثلاثة بيانات حول قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان. وكثير منهم من نشطاء الإنترنت المستهدفين بسبب التعبير عن آرائهم على الإنترنت خلال وسائل الاعلام الاجتماعية.

## قطر

هناك نقص واضح في المجتمع المدني المعارض وقلة في نشاط حقوق الإنسان بقطر، وذلك وفقاً لتقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان الذي تم نشره في شهر مارس/أذار 2016. ان تقرير "قطر، المجتمع المدني وحقوق الإنسان: عدم وجود مساحة للمجتمع المدني يعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان"، مبني على أساس أبحاث وإرسال بعثة إلى قطر في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2015. وبالرغم من وجود العديد من منظمات المجتمع المدني في قطر التي تقدم الدعم للأشخاص الضعفاء، فضلاً عن توفير وسائل ثقافية للعديد من الجنسيات المتواجدة بين سكان البلاد، إلا أن هناك مساحة صغيرة جداً للمجتمع المدني للطعن في قرارات الحكومة غير المنتخبة في البلاد. كما أن هناك مساحة صغيرة جداً لحرية التعبير. ولا يزال الشاعر محمد راشد العجبي في السجن يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً بتهمة إهانة أمير قطر و بزعم "التحريض على قلب نظام حكم الدولة". وكان قد حُكِم عليه بالسجن مدى الحياة بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 بعد إلقاء القبض عليه عقب نشره قصيدة "انتفاضة الياسمين" التي انتقدت الحكومات بجميع أنحاء منطقة الخليج في أعقاب انتفاضات الربيع العربي.

## المملكة العربية السعودية

شهد العام 2015 استمراراً لسياسة الاستهداف المنظم للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، بما فهم الذين لهم صلة بالمنظمات الغير حكومية مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، حيث تم سجن اعضائها. وتم مقابلة الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والرأي بالإعتقالات وأحكام السجن لفترات طويلة. ويواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في السجن ظروف ومعاملة مروعة، بما فيها قضية المدون البارز رائف بدوي، الذي تم جلده في شهر يناير/كانون الثاني رغم الانتقادات الدولية. فاز بدوي بجائزة ساخاروف لحرية الفكر في عام 2015. وتم زيادة عقوبة السجن بحق المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان وليد أبو الخير من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة لمدة 15 عاماً.

وبعد طعن قانوني من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان، ألغت حكومة المملكة المتحدة المناقصة المثيرة للجدل لتزويد خدمات السجن إلى المملكة العربية السعودية في ضوء الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي تحدث في السجون. وعلى الرغم من حصولها على حق التصويت والترشح للانتخابات البلدية، إلا أن وضع المرأة في المملكة العربية السعودية لا يزال قمعي للغاية، أما الذين يناضلون من أجل حقوق المرأة، مثل الحق في قيادة السيارة، فإنهم يتعرضون لتهديدات ومضايقات واعتقالات. ففي شهر سبتمبر/أيلول تم انتخاب المملكة العربية السعودية لتكون رئيسة لمجلس حقوق الإنسان - وهو القرار الذي قوبل بالكثير من الانتقادات. أصدر المركز 13 مناشدة وتحديث، وخمسة بيانات ورسالة مغلقة.

## سوريا

استمر الصراع في سوريا خلال عام 2015، وكانت انتهاكات حقوق الإنسان شائعة، وظلت البيئة التي يعمل في ظلها المدافعون عن حقوق الإنسان خطيرة. وتم استهداف المدونين والصحافيين السوريين بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والرأي، واشتمل الاستهداف التعرض للقتل داخل سوريا أو في الخارج في تركيا من قبل كل من الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة مثل داعش. وقتل المئات تحت التعذيب في سجون الحكومة. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في ظل الخوف من الاعتقال والمضايقة، ويعاني المعتقلين من سوء المعاملة وسوء الأوضاع من قبل السلطات. وقتل أعضاء من المواطنين الصحفيين السوريين الذين يعملون مع مجموعة الرقة تَدبج بصمت، وتعرضوا للتهديد بالقتل من قبل داعش. ولكن بشكل إيجابي، تم إطلاق سراح ثلاثة أعضاء من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الذين كانوا قيد الاعتقال منذ شهر فبراير/شباط عام 2012، وأطلق سراحهم دون قيد أو شرط بعد ضغوط دولية كبيرة. وفاز رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مازن درويش بجائزة اليونسكو/غيرمو كانو لحرية الصحافة والمرموقة عالمياً بعدما تم ترشيحه من قبل المركز. ولكن لا يزال مدافعون آخرون في أماكن احتجاز غير معروفة مثل رزان زيتونة، سميرة خليل، ناظم حمادي، ووائل حمادة. واستمرت الدعوات لإجراء تحقيق في اختطافهم. أصدر المركز أكثر من 20 مناشدة وبيان وخطاب يتعلق بسورية في عام 2015، بما في ذلك عدد من الأعمال المشتركة.

## الإمارات العربية المتحدة

واصلت السلطات حملتها على المدونين ونشطاء الإنترنت في عام 2015 بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والرأي. إن مساحة المعارضة أخذت في التقلص مع الخوف بعد إدخال قانون الجريمة الإلكترونية في عام 2012 وقانون مكافحة الإرهاب في عام 2014، وقد استخدم كلاهما لاستهداف المدافعون عن حقوق الإنسان. وتم حظر موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان في شهر يناير/كانون الثاني. واستمر الاعتقال التعسفي واحتجاز المدافعون عن حقوق الإنسان وعائلاتهم في عام 2015. أما من هم في الاعتقال، بما فيهم غالبية المتهمين بمجموعة عرفت باسم الإمارات العربية المتحدة 94، فإنهم يواجهون ظروفًا مروعة على النحو المبين في تقرير المركز الذي نُشر في مارس/آذار بعنوان "التعذيب والاعتداء الجنسي في سجون الإمارات العربية المتحدة". وألقي القبض على أفراد من عائلات مجموعة الإمارات العربية المتحدة 94 في ختام عام 2015، ولا يزال مكان وجود الناشط الدكتور ناصر بن غيث غير معروف منذ اختفائه القسري في شهر أغسطس/آب.

## اليمن

تجري انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بشكل يومي، فمع تصاعد الصراع في عام 2015، أصبح الوضع بالنسبة للمدنيين والمدافعون عن حقوق الإنسان أسوأ، حيث يواجهون الخطر من كل الجوانب بما فيها الاعتداءات المستهدفة، والخطف والخطر من الأذى أو الموت من القصف. لقد تقطعت سبل المدافعون عن حقوق الإنسان اليمنيين في مختلف البلدان بحثاً عن ملاذٍ آمن وينتظرون فتح المطارات لهم للعودة من دون جدوى.

وشهد شهر مارس/آذار مقتل الصحفي البارز عبد الكريم الخيواني مما يبرز البيئة الخطيرة التي يعمل فيها الصحفيين. أصدر المركز تقريراً خاصاً في شهر مارس/آذار عام 2015 بعنوان "الصحفيون اليمنيون والمدافعون عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في زمن الحرب". ونظم المركز أيضاً فعاليات جانبيتين حول اليمن في مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول لمناقشة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في زمن الحرب ومعالجة الإفلات من العقاب.

ثانياً: تقارير البلدان

## البحرين

ان معظم المدافعين عن حقوق الإنسان البارزين في البحرين هم إما في السجن، أو يواجهون خطر الاعتقال والحبس أو في المنفى، حيث تحاول هذه الحكومة إسكات الانتقادات ومعاينة كل من يتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة. استمرت المضايقة القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان بلا هوادة في عام 2015. ومثل نبيل رجب أمام جلسات استماع جارية، وقضى أربعة أشهر في السجن. ومثلت المدافعتان عن حقوق الإنسان زينب الخواجة وغادة جمشير أمام المحكمة في مناسبات عديدة نتيجة لممارستهما لحقهما في حرية التعبير. وتم استهداف أعضاء جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، بما فيهم ناجي فتيل، الذي قيل إنه عانى من جروح كثيرة منها كسر في ساقه والأنف خلال اضطرابات في السجن في مارس/آذار.

أما بداية العام فقد شهدت استمراراً لاستهداف الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات في البحرين. وفي يناير/كانون الثاني عام 2015، أصيب المصور الصحفي مازن مهدي الذي يعمل أيضاً كمراسل لوكالة الأنباء الألمانية بالغاز المسيل للدموع خلال احتجاج. وفي اليوم نفسه، تعرض المصوران عامر محمد وحامد محمد، وكلاهما يعمل لروترز، لهجمات الغاز المسيل للدموع من الشرطة مباشرة. وفي حملة أخرى على حرية التعبير، تم تعليق عمل الصحيفة المستقلة الوحيدة في البلاد "الوسط" مؤقتاً في شهر أغسطس/آب.

في 31 يناير/كانون الثاني 2015، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية قائمة تضم 72 بحرينياً من الذين سيتم إلغاء جنسيتهم بسبب "أعمال غير قانونية". وتضم القائمة عدداً من الصحفيين، والمدافع عن حقوق الإنسان سيد أحمد الوداعي، وهو مدير حملات التحشيد لدى معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2012، قامت البحرين بسحب جنسية 120 شخصاً من ضمنهم حسين عبد الله، المدير التنفيذي لأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.

في يناير/كانون الثاني، أصدر المركز نداءً مشتركاً يحث حلفاء البحرين على الدعوة العلنية للسلطات البحرينية إلى إسقاط التهم ضد نبيل رجب، المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان. ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان. ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، وعضو اللجنة الاستشارية في منظمة هيومن رايتس ووتش للشرق الأوسط. وألقي القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2014 لنشره تعليقات على تويتر حول قوات الأمن. بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني، حكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر. وتعرض عضو آخر في مركز البحرين لحقوق الإنسان وهو حسين راضي لمضايقات قضائية وأصدر المركز نداءً مشتركاً حول قضيته.

بتاريخ 02 ابريل/نيسان 2015، حاصرت قوات الأمن منزل رجب واهتمته "ببث أخبار كاذبة" بسبب تغريدة عن التعذيب في سجن جو. في مارس/آذار عام 2015، تم الادعاء بأن قوات الأمن البحرينية هاجمت السجناء في سجن جو باستخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، وطلقات نارية، ودعا المركز في مناقشة له السلطات البحرينية إلى إجراء تحقيق شامل في الظروف السيئة ومعاملة السجناء في سجن جو.

في ابريل/نيسان، كان المركز واحداً من 16 منظمة حقوق إنسان أصدرت بياناً مشتركاً يدين اعتقاله واحتجازه، ودعا البيان إلى الإفراج الفوري عن رجب، وإسقاط جميع التهم وإنهاء الأعمال الانتقامية ضده. وتتعلق تهمتان بكتاباته على الإنترنت ومقال رأي نشر في هافينغتون بوست. كانت أول تهمة هي "إهانة هيئة نظامية" على خلفية توثيقه لسوء المعاملة والتعذيب في سجن جو. والتهمة الثانية هي "بث إشاعات في زمن الحرب" وتتعلق بنشره تقارير حول القتل المدني في اليمن. وفي مايو/أيار تم وضع رجب في الحبس الانفرادي في انتظار جلسة استماعه في المحكمة.

بتاريخ 09 يوليو/تموز، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً بعنوان "حول البحرين، على وجه الخصوص قضية نبيل رجب". دعى القرار لإسقاط التهم بحقه وإطلاق سراحه بشكل فوري والإفراج الغير مشروط عن المدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين، والأشخاص الآخرين المحتجزين المتهمين بارتكاب انتهاكات مزعومة تتعلق بحقوق التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بما فهم رجب، والشيخ علي سلمان ومجموعة "البحرين13". كما أشار القرار إلى إساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب، واستخدام التعذيب في السجون، وشجع على التعاون بين البحرين والمقررين الخاصين بالأمم المتحدة. ودعا إلى بذل جهد جماعي سريع من الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية حول كيفية ضغط الاتحاد الاوروي من أجل الإفراج عن النشطاء المعتقلين وسجناء حرية الرأي والتعبير.

بعد أقل من أسبوع من صدور القرار عن البرلمان الأوروبي، أطلق سراح نبيل رجب لأسباب صحية بموجب عفو ملكي. وقام المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ميشيل فورست، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير ديفيد كاي، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ماينا كياي، بإبراز أوجه القصور في العفو. وبينما رحبوا بالإفراج نبيل رجب قالوا انه كان "فقط نصف قرار، نظراً لأنه لا يزال يواجه تهمة قد تصل عقوباتها إلى خمسة عشر عاماً من السجن".

في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر أكثر من 80 عضواً في البرلمان الأوروبي رسالة تدعو الحكومة البحرينية إلى الرفع الفوري للمنع من السفر وإسقاط جميع التهم بحق نبيل رجب. وفي نداءً مشتركاً كان المركز من بين 20 منظمة غير حكومية دولية رحبت بهذه الرسالة وكررت دعواتها.

بتاريخ 16 فبراير/شباط، اعتقل حسين جواد، رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان خلال مدهمة منزلية. أعرب المركز عن مخاوفه بشأن سلامته بعد تقارير أفادت بأنه تعرض للتعذيب. لقد أطلق سراحه بكفالة بعد جلسة المحكمة بتاريخ 12 مايو/أيار بمزاعم "جمع المال من [داخل] البحرين والخارج لمساعدة وتحريض المخربين". وحكم عليه في وقت لاحق غيابياً لمدة سنتين في السجن بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول من قبل المحكمة الجنائية الصغرى في المنامة على هذه الاتهامات، بناءً على اعتراف يقول انه أدلى به أثناء تعرضه للتعذيب في مديرية التحقيقات الجنائية سيئة السمعة. ويواجه بشكل منفصل تهمة إهانة ملك البحرين و "التحريض على كراهية النظام" بعد كلمة ألقاها عن حقوق الإنسان، حيث المتوقع أن يصدر الحكم عنها بتاريخ 15 مارس/آذار 2016.

في رسالة من السجن، كتب جواد: "لا تستسلموا. ابقوا واقفين. واصلوا النضال من أجل حقوق الإنسان والعدالة وقيم الحرية. ابقوا أصواتكم حرة. رددوها في كل مكان، لأن أصواتكم تُحترم من قبل الجميع، طالما اخترتم النضال في سبيل الحرية لتحقيق حلمنا".

في فبراير/شباط، أصدر المركز نداءً حول أعضاء جمعية شباب حقوق الإنسان، وهي منظمة تراقب وتوثق انتهاكات حقوق الإنسان. حيث تعرض للتعذيب عضو مجلس إدارة جمعية شباب حقوق الإنسان ناجي فتيل، الذي اعتقل أثناء مدهامة منزله في عام 2013، وحكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً. في مارس/آذار 2015، ورد أنه تعرض للضرب المبرح على أيدي حراس السجن خلال احتجاج السجناء. أما محاكمة أحد أعضاء شباب من جمعية شباب حقوق الإنسان، حسين علي عبد النبي، فقد كانت جارية بعد اعتقاله في سبتمبر/أيلول عام 2013. أما نائب رئيس جمعية شباب حقوق الإنسان يوسف أحمد عبد الرسول، استدعي للاستجواب وتعرض للتهديد من قبل مديرية التحقيقات الجنائية. وكانت جهان معتوق، وهي عضوة في جمعية شباب حقوق الإنسان ضمن إطار الاستهداف والمضايقة المستمرة. ولا يزال أحمد هلال عباس، وهو أيضاً عضو في جمعية شباب حقوق الإنسان، لا يزال في السجن بعد اعتقاله في يناير/كانون الثاني عام 2012، حيث حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2014 حكم على المؤسس والرئيس السابق لجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ومستشار الأمن الرقمي في فرونت لاين ديفنדרز محمد المسقطي بالسجن لمدة 6 سنوات. وتضمنت التهم "الشغب والمشاركة في تجمع غير قانوني" في إشارة إلى تظاهرة "تقرير المصير" التي خرجت بشهر أكتوبر/نشرين الأول 2012. قبل أسابيع قليلة من اعتقاله شارك في اللقاءات الجانبية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وكان من المفترض تسليم حكم الاستئناف في ديسمبر/كانون الأول 2015 ولكن تم تأجيله حتى يناير/كانون الثاني 2016 حيث ألغيت عقوبته فيما بعد بشكل غير متوقع. و كان المركز الخليج طرفاً في الحملة المشتركة من أجل قضيته.

بتاريخ 23 فبراير/شباط، نشر المركز نداءً حول سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز. وعبر عن قلقه على صحة مدافعي حقوق الإنسان والنشطاء الآخرين من المعتقلين المعروفين باسم البحرين 13، بعد أن بدؤوا إضراباً عن الطعام في 19 فبراير/شباط 2015 احتجاجاً على الهجمات المتكررة ضد القاصرين بسجن جو. ان قوات الأمن بحسب ما ورد تهاجم الشبان بواسطة الكلاب في البناية 6 من سجن جو.

ضمت مجموعة البحرين 13 عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المسجونين، بما في ذلك مؤسس مركز الخليج لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة والمدون الدكتور عبد الجليل السنكيس، حيث ان سبعة منهم تلقوا أحكاماً بالسجن المؤبد لأنشطتهم السلمية المؤيدة للديمقراطية.

بتاريخ 02 مارس/آذار 2015 أعلن عبد الهادي الخواجة إضرابه عن الطعام وبأنه فقط سيشرب الماء احتجاجاً على اعتقاله التعسفي وسوء المعاملة التي يتلقاها داخل السجن. ويعاني مسبقاً من مشاكل صحية قد تزداد سوءاً. أصدر المركز نداءً مشتركاً مع 26 منظمة أخرى معربين عن بالغ قلقهم إزاء استمرار سوء معاملة الخواجة أثناء الاحتجاز ويدعو حكومة البحرين إلى النظر الفوري وبدون قيد أو شرط لمطالب الخواجة المشروعة.

بتاريخ 10 مايو/أيار 2015 كتب الهادي الخواجة رسالة مفتوحة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان يشرح فيها بأنه يخوض إضرابه عن الطعام بسبب "الانتهاكات المستمرة التي تحدث في سجن جو الذي لازلت حبيسه كسجين رأي للسنوات الأربعة الماضية"، وأرفق معلومات حول الضرب من قبل ضباط السجن بقضبان معدنية والتهريب باستخدام الكلاب البوليسية، وتكبيل السجناء، والتهديد بالقتل، وإصابات لحقت به على أيدي ضباط السجن بما في ذلك جروح في فروة الرأس وخلع الورك وكسور في الأنف والذراعين والساقين. أنهى إضرابه عن الطعام بتاريخ 21 مايو/أيار بعد 32 يوماً لأن المفاوضات عالجت مخاوفه.

على الرغم من أن فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، وجد في يوليو/تموز 2015، بأن الاحتجاز التعسفي والتعذيب يستخدم بشكل منتظم في نظام العدالة الجنائية في البحرين، وظل هذا الاحتجاز قضية رئيسية باعثة للقلق في عام 2015. وأعلن الفريق أن احتجاز المعتقلين بما فهم عبد الهادي الخواجة وصل إلى الاعتقال التعسفي، وذكر أنه يجب الإفراج عنهم.

في يوليو/تموز، أطلق المركز وثمانية منظمات غير حكومية بحرينية ودولية واتحاد كلية الجامعة حملة بمناسبة مرور 100 يوم على إضراب المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السنكيس عن الطعام احتجاجاً على التعذيب وسوء معاملة السجناء والظروف السيئة في سجن جو. ودعوا إلى حصوله على العلاج الطبي اللازم، الإفراج الفوري عنه وعن سائر المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين. السنكيس هو أحد أبرز المدونين والأكاديمي وقد ألقى القبض عليه بتهمة مشاركته في احتجاجات الربيع العربي السلمية في عام 2011. وتم إصدار المناشدات المشتركة بشكل منتظم عند كل علامة فارقة تحصل للدكتور السنكيس الذي لم يأكل الطعام الصلب قبل نهاية العام. في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، قامت 21 منظمة بإصدار نداءً مماثلاً للمطالبة بالإفراج الفوري والغير مشروط عنه، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين المعتقلين في البحرين.

بتاريخ 2 يونيو/حزيران عام 2015، حكم على زينب الخواجة بالسجن لمدة تسعة أشهر بتهمة دخول منطقة محظورة تتعلق بمحاولتها زيارة والدها عبد الهادي الخواجة في سجن جو في أغسطس/آب 2014. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2014، حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها 3000 دينار بحريني (حوالي 7960 دولار أمريكي) بتهمة تمزيق صورة ملك البحرين خلال جلسة المحكمة في أكتوبر/تشرين الأول 2014. وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، بدأ مركز الخليج لحقوق الإنسان حملة ثاندركلاب ليتمنى عيد ميلاد سعيد للخواجة، والدعوة لإلغاء الحكم الصادر ضدها. لقد شارك المئات من الداعمين اللذين تجاوز عددهم 1.4 مليون فرداً بدعم ومشاركة 15 من منظمات وجمعيات حقوق الإنسان. خفضت محكمة الاستئناف البحرينية عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة تمزيق صورة العاهل البحريني إلى سنة واحدة.

تم الحكم على الخواجة بتهمتين لمدة شهرين بتاريخ 09 ديسمبر/كانون الأول 2014 بسبب "تدمير الممتلكات العامة" عندما مزقت صورة الملك، وكذلك تهمة "إهانة موظف عمومي" (ضابط شرطة)، وحكم عليها بالسجن لمدة سنة واحدة. بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول عام 2015، وفقدت حقها في الاستئناف وبلغ مجموع الأحكام 16 شهراً. وتم تأييد عقوبة التسعة أشهر لدخولها منطقة مغلقة بسجن جو في نوفمبر/تشرين الثاني. وكان من الممكن سجنها في أي وقت، جنباً إلى جنب مع ابنها الطفل عبد الهادي، لأنه قد حكم عليها بالسجن لما مجموعه أكثر من ثلاث سنوات بتهم مختلفة. وعلاوة على ذلك، تم حرمان طفلها من شهادة الميلاد والوثائق ولم يتم تجديد جواز سفرها.

وتزايدت الهجمات والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين لتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة. في مارس/آذار 2015، وخلال حدث جانبي نظمه أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، تم تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان حسين عبد الله، المدير التنفيذي لأمريكون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعبدالنبي العكري رئيس الجمعية البحرينية للشفافية، جنباً إلى جنب مع عضو في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، وبحسب ما ورد تم تهديدهم لفظية من قبل النائب خالد الشاعر، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب البحريني، الذي عين في المعهد الوطني لحقوق الإنسان من قبل الملك بعد عودته إلى البحرين.

في أغسطس/آب، اعتقل مدافع حقوق الإنسان الدكتور ميثم السلمان، وهو رئيس وحدة الحرية الدينية بمرصد البحرين لحقوق الإنسان لدى وصوله مطار البحرين، وتم التحقيق معه في وحدة الجريمة الالكترونية بإدارة البحث الجنائي قبل أن يطلق سراحه. وكان عائداً إلى منزله من اجتماع حول خطاب الكراهية في منظمة الأمم المتحدة. وهو ناشط بارز في مجال حقوق الإنسان معروف جيداً لتعاونه مع الآليات الدولية المختلفة.

أما المدافعة عن حقوق الإنسان غادة جمشير فانها زالت تحت الاستهداف في عام 2015. وهي رئيسة لجنة العريضة النسائية. وهي شبكة من النساء البحرينيات المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يناصرن من أجل تدوين قوانين الأسرة في البحرين وإصلاحها. وبينما كانت بطريقها للحصول على العلاج الطبي بفرنسا في شهر مارس/آذار 2015 أبلغت في المطار أن هناك حظراً على السفر بحقها ولم يسمح لها بمغادرة البلد. في مايو/أيار، حكم عليها بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة ملفقة هي "بالاعتداء على ضابط شرطة". وتم تأييد الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني. وفي يونيو/حزيران، حكم عليها بالسجن لمدة عام واحد وثمانية أشهر بسبب رسائل نشرتها على حساب تويتر حول الفساد في مستشفى الملك حمد الجامعي. بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول عام 2014، أطلق سراحها من السجن بعد أن قضت أكثر من ثلاثة أشهر في الاعتقال بسبب 12 تهمة.

بتاريخ 05 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقل علي عيسى التاجر، شقيق محامي حقوق الإنسان البارز محمد التاجر، أثناء مدهامة منزله وتم احتجازه في مكانٍ لم يكشف عنه من دون الحصول على محام أو مقابلة أسرته. خلال هذا الوقت، قال انه تعرض للضرب وتجريده من ملابسه والاعتداء الجنسي، وأجبر على التوقيع على اعتراف. بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني، وجهت له تهمة لا أساس لها "بالانضمام إلى منظمة إرهابية لقلب نظام الحكم بالقوة" و "تدريب الأفراد على استخدام الأسلحة لأغراض إرهابية". أصدر المركزنداءين حول قضيتته. ويعتقد أنه مستهدف في محاولة لعرقلة عمل أخيه.

تسعى البحرين لتصوير الرؤية الإصلاحية، من خلال إيجاد آليات جديدة لحقوق الإنسان، مثل المكتب البحريني لديوان المظالم في وزارة الداخلية أو المعهد الوطني لحقوق الإنسان. ولكن الواقع على الأرض هو أن هذه إصلاحات تجميلية أثبتت عدم فعاليتها، وبدلاً من ذلك تغطي على المصاعب التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان وكل من ينتقد الحكومة.

## إيران

لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في إيران يتعرضن للمضايقة والترهيب على أيدي السلطات. ولا تزال حقوقهن مقلصة إلى حد كبير، خاصة بعد ارتفاع وتيرة العنف ضد النساء في إيران في أعقاب هجمات الحامض في أكتوبر/تشرين الأول 2014 بعد إدخال "خطة لحماية المروجين بالمعروف والوقاية من المنكر" و "خطة لحماية العفة والحجاب". ويواجه نشطاء حقوق الإنسان المعتقلين في سجن إيفين السوء السمعة ظروفاً غير إنسانية وسوء المعاملة بشكل يومي. وشهد عام 2015 تدهوراً في صحة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات بسبب ممارسة حقهن في حرية التعبير. ولا زال الصحفيون والذين يقومون بنشر انتقادات للدولة يعيشون تحت الخطر.

في يناير/كانون الثاني 2015، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً من أجل المرأة المعروفة والناشطة في مجال حقوق الطلاب مهديّة جولرو. لقد أُلقي القبض عليها من منزلها بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014 وذلك بعد مشاركتها في احتجاجات ضد الهجمات الحامضية على النساء. وتم وضعها في الحبس الانفرادي لمدة 40 يوماً ثم وضعت بزنزانية صغيرة داخل سجن إيفين في طهران. وأفرج عنها بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني بكفالة. وتم اعتقال نساء أخريات وناشطات يدافعن عن حقوق الطلاب في إيران، وتم احتجاز بعضهن لفترات طويلة، بما فيهن الناشطة بهاره هدايت، المسجونة منذ عام 2009، والتي تم إرسالها إلى المستشفى مراراً بسبب سوء الحالة الصحية والظروف السيئة في السجون.

في مايو/أيار عام 2015، تم اعتقال محامية حقوق الإنسان نرجس محمدي واحتجازها بسجن إيفين في طهران بعد الحكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات في عام 2012 بعد محاكمة جائزة وبتهم ملفقة. محمدي هي نائبة مدير مركز المدافعين عن حقوق الإنسان ورئيسة اللجنة التنفيذية للمجلس الوطني للسلام في إيران. وهي شخصية مشهورة دولياً ومعروفة لنشاطها في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك مشاركتها في احتجاجات ضد الهجمات الحامضية. وتم فصلها عن طفلها، ويعيش زوجها في المنفى بفرنسا منذ عام 2011.

في يوم 14 مايو/أيار عام 2015، وبعد اعتقالها لمدة سبعة أشهر في سجن إيفين، حُكِمَ على المدافعة عن حقوق الأطفال آتنا دائمي بالسجن لمدة 14 عاماً خلال المحاكمة التي استمرت لمدة 15 دقيقة فقط والتي بحسب المراقبين لا تتماشى والمعايير الدولية. لقد تم الحكم عليها بالسجن لسبع سنوات بتهم مزعومة من بينها "التجمع والتواطؤ ضد الأمن الوطني" و "نشر دعاية ضد النظام". في سبتمبر/أيلول، حكم على مدافع آخر عن حقوق الطفل، وهو سعيد شيرزاد بالسجن لمدة خمس سنوات.

بتاريخ 01 يونيو/حزيران 2015، حكم على رسامة الكاريكاتير آتينا فرغداني بالسجن لمدة 12 عاماً وتسعة أشهر. وألقي القبض عليها في الأصل في أغسطس/آب 2014 بناءً على عدة تهمة من بينها "إهانة أفراد البرلمان"، في إشارة إلى الرسوم الكاريكاتيرية التي تنتقد مشروع قانون يقيد الوصول إلى تحديد النسل وحقوق المرأة، وأمضت بعد ذلك ثلاثة أشهر في سجن إيفين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2014، أفرج عنه لفترة وجيزة وأعيد اعتقالها بعد محاكمة لمدة نصف يوم بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها خلال استجوابها لمدة تسع ساعات بينما كانت محتجزة في الحبس الانفرادي دون الحصول على محامٍ، ولقد أدين "بالتواطؤ ضد الأمن القومي" و "نشر الدعاية ضد النظام" من خلال أعمالها الفنية. ولا تزال في السجن. حيث تدهورت حالتها الصحية بسرعة بعد أن قامت بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف السجن غير الإنسانية. ان هناك مخاوف حقيقية على صحتها لا سيما بالنظر إلى الظروف السيئة، حيث كانت تظهر عليها علامات المرض اللمفاوي.

خلال زيارة قام بها المحامي محمد موعيمي لفرغداني تصافحا، فاتهم كلاهما بإقامة "علاقات جنسية غير شرعية". ثم اعتقل المحامي بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2015 لفعل المصافحة. وأفرج عنه بعد ثلاثة أيام بكفالة كبيرة وصلت لحوالي 60,000 دولار أمريكي. ذكرت فرغداني أنها اضطرت للخضوع لفحص "العذرية واختبار الحمل" في أغسطس/آب قبل محاكمتها فيما يتعلق بالمصافحة. وفي يناير/كانون الثاني عام 2016، تمت تبرئتهما من هذه القضية، لكن لا تزال فرغداني في السجن بسبب الحكم عليها لمدة 12 عاماً. وحازت في عام 2015 على جائزة الشجاعة لشبكة حقوق رسامي الكاريكاتير الدولية، وأدرجتها منظمة المؤشر على الرقابة بين 100 بطلاً لحرية التعبير في عام 2016، بعد ترشيحها من قبل مركز الخليج لحقوق الإنسان.

في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، أدين الصحفي المستقل جيسون ريزايان وهو مواطن إيراني أمريكي يعمل لصحيفة واشنطن بوست، وحكم عليه بتهم "التجسس" و "التعاون مع حكومات معادية" و "جمع معلومات سرية" و "نشر دعاية ضد إيران". وألقي القبض على ريزايان وجينا صالحى، وهما زوجان يعمل كلاهما في الصحافة، بعد إقحام منزلهما من قبل قوات الامن الايرانية بتاريخ 22 يوليو/تموز 2014. وتعمل صالحى كمراسلة لصحيفة ناشونال الاماراتية وتم الإفراج عنها دون توجيه أي اتهام بتاريخ 06 أكتوبر/تشرين الأول 2014. أما ريزايان فقد حكم عليه حكماً بالسجن لمدة غير محددة وأفرج عنه في وقت لاحق بشهر يناير/كانون الثاني عام 2016 خلال عملية تبادل للأسرى بين الولايات المتحدة وإيران.

وجاء الإفراج عن ريزايان بعد رفع العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة، التي أعقبت مفاوضات نووية ناجحة، مما أدى إلى بعض الأمل في حدوث تحسن في حالة حقوق الإنسان.

## العراق

في عام 2015 انتشرت إنتهاكات حقوق الإنسان مع استمرار عدم الاستقرار السياسي والصراع الداخلي الذي تفاقم مع القتال ضد داعش. وارتكبت الفظائع من قبل داعش، وقوات الأمن الحكومية والمليشيات ولجنة التعبئة الشعبية. ويعمل المدافعون عن حقوق الإنسان في بيئة خطيرة للغاية. ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في اقليم كردستان العراق يواجهن صعوبات خطيرة بما فيها التعرض لخطر العنف، ويتواصل اسكات حرية التعبير في العراق.

في فبراير/شباط من عام 2015، أصدر المركز مناشدة عندما تعرضت مجموعة من الصحفيين لاعتداءٍ من قبل حراس مستشار الأمن الوطني، فالح الفياض. حيث وقع الاعتداء عندما حاول الصحفي التقاط صورة من أمام الفياض الذي كان يحضر ندوة تم عقدها في مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية. لقد تعرض الصحفي للضرب من قبل حراسه وعندما احتج الصحفيين الآخرين تضامناً مع زميلهم تعرض العديد منهم للاعتداء أيضاً. وفقاً للتقارير فإن الصحفيين، سنان السبع وأحمد البديري قد تعرضا للضرب المبرح خلال الاعتداء حيث اصيب السبع بكسرٍ في يده وتلقى البديري عدداً من اللكمات على وجهه. وتم احتجاز جميع المصورين الصحفيين لمدة 5 ساعات بعد ان صودرت كاميراتهم والهواتف المحمولة.

في شهر مايو/أيار عام 2015، قُتل المدافع البارز عن حقوق الإنسان عمار الشاهيندر خلال هجوم إرهابي بمقره في بغداد. وكان مدير لمعهد صحافة الحرب والسلام في العراق والمؤسس المشارك لشبكة السلام "سلام كوم" العراقية. كما كان داعماً كبيراً وصديقاً للمركز، وشعر مجتمع حقوق الانسان بالمرارة لوفاته.

لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في اقليم كردستان العراق يواجهن صعوبات خطيرة تتعلق بعملهن الذي يتحدى المفاهيم التقليدية لأدوار الأسرة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة، وغالباً ما تركز على العنف القائم على نوع الجنس. ان هذا الأمر يؤدي إلى ردود فعل معادية ليس فقط من أفراد المجتمع ولكن أيضاً من السلطات. وأخبرت المدافعات عن حقوق الإنسان المركز عن التهديدات والترهيب المستمر بسبب قيامهن بعملهن.

وتفاقت التحديات مع الصراع ضد داعش. أن الأعداد الكبيرة من المشردين داخليا واللاجئين تفرض ضغوطا اضافية على جميع الخدمات والسلطات وجميع المنظمات غير الحكومية التي تكافح من أجل مواجهة الموقف. كما تتواصل الأزمة الحادة التي تواجه المجتمعات الإيزيدية مع استمرار احتجاج ما يقرب من 3600 امرأة وشابة من قبل داعش، حيث تعرضت السلطات لإنتقادات حول الطريقة التي يتم بها التعامل مع هذه الأزمة. ان هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد من قبل المجتمع الدولي للمساعدة في هذه القضية، من خلال التمويل، وبناء القدرات والخدمات العلاجية المتخصصة.

## الكويت

تواصل سلطات الدولة استهداف أولئك الذين يتحدثون علناً ويقومون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقيود في الكويت. حيث يواجه المدافع البارز عن حقوق الإنسان نواف الهندال الانتقام نتيجة لمشاركته في إجتماعات مجلس حقوق الإنسان. وهي تداعيات مشتركة في منطقة الخليج بالنسبة لأولئك الذين يرفعون أصواتهم في الأمم المتحدة. كما لم تحل محنة جماعة البدون عديمي الجنسية في عام 2015 واستمر إستهداف نشطاء البدون مثل عبد الحكيم الفضلي. وتمت الموافقة على قانون الجريمة الإلكترونية الجديد بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2016، حيث من المرجح أن يقوم بزيادة تقييد حرية التعبير واستخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة مع القيود الفضفاضة على الآداب العامة. وعلى الصحافة والمطبوعات. ودخل القانون حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2016.

بتاريخ 27 يناير/كانون الثاني 2015 أصدر المركز منشدة من أجل المدافع عن حقوق الإنسان نواف الهندال بعدما أصدرت دائرة أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية مذكرة إلقاء قبض بحقه وذلك على خلفية بعض التغريدات التي نشرها على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر. ان الهندال هو مدافع نشيط عن حقوق الإنسان ويعمل كمراقب خلال المسيرات السلمية. وهو أيضا مؤسس ومدير الكويت ووتش (مرصد الكويت)، وهي منظمة غير حكومية تراقب وتوثق الانتهاكات في الكويت ومنطقة الخليج. وقد تعرض للضرب واعتقل بتاريخ 23 مارس/آذار 2015 أثناء قيامه بمراقبة مظاهرة طالبت بإصلاح القضاء والإفراج عن النشطاء المعتقلين. ويعتقد أن اعتقاله مرتبط [بكلمة ألقاها بتاريخ 20 مارس/آذار](#) في مجلس حقوق الإنسان حيث تحدث فيها عن حرية التعبير والرأي والاعتداءات المستمرة على المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت في الكويت. وتم حظره من السفر بعد يومين من اعتقاله، ووجهت إليه تهمة "التجمهر غير المشروع" وأفرج عنه بكفالة. ومنذ ذلك الحين تم رفع حظر السفر عنه.

بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني تم القبض المدافع عن حقوق الإنسان والعضو في اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات محمد العجمي بالقوة من قبل مجموعة من الرجال غير المعروفين حيث اقتيد إلى مكان مجهول. واتهم لاحقاً بنشر تغريدات اعتبرت مهينة إلى المملكة العربية السعودية. و لقد اعتقل العجمي مرتين في عام 2014 فيما يتعلق بعمله في مجال حقوق الإنسان. حكم في نفس اليوم على الناشط في مجال حقوق الإنسان لمجتمع البدون عبد الحكيم الفضلي بالسجن لمدة سنة ثم الترحيل. وتشتمل التهم الموجهة ضده استخدام القوة ضد ضباط الشرطة اثناء ادائهم الواجب، مما أدى إلى إصابة بعضهم، والدعوة لمظاهرة غير قانونية من أجل الإخلال بالأمن.

في يونيو/حزيران 2015 أصدرت محكمة الجنايات في الكويت حكماً غيابياً بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة والنفاد ضد مدافعة حقوق الإنسان، رنا السعدون، بعد ان تمت ادانتها بسبب ترديدها خطاب كان قد ألقاه النائب السابق مسلم البراك في عام 2012 وانتقد فيه قانون الانتخابات. ويقضي البراك بسبب خطابه هذا حكماً بالسجن لمدة سنتين.

في يوليو/تموز عام 2015، وافقت الجمعية الوطنية على قانون جرائم تقنية المعلومات الذي ينص على عقوبات جنائية لجرائم مثل القرصنة واسترجاع البيانات الشخصية دون إذن. ويمكن للمادتين 6 و 7 توسيع نطاق الحظر القائم على المنشورات المطبوعة بحيث تشمل نشر المعلومات على الإنترنت بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والمدونات. وهناك مخاوف من استخدام هذا القانون الجديد لزيادة الحد من الحق في حرية الرأي والتعبير وعرقلة أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على الإنترنت. اقرأوا: <http://www.gc4hr.org/news/view/1165>

تعاقب المادة 4 بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار: "البند 4. كل من أنشأ موقعاً أو نشر أو أنتج أو أعد أو هيا أو أرسل أو خزن معلومات أو بيانات بقصد الإستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات وكان ذلك من شأنه المساس بالأداب العامة أو أدار مكاناً لهذا الغرض."

أما المادة 6 والتي تستند على المادة 27 (1، 2 و 3) من قانون المطبوعات والنشر رقم (3) لسنة 2006، فأنها تعاقب رؤساء التحرير والكتاب الذين يرتكبون الأعمال الموضحة في المواد 19، 20، 21 من القانون. بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة وغرامة تصل إلى عشرين الف ديناراً. نحن قلقون من أن البنود (1، 2، 3 و 4) من المادة 27 تعطي صلاحيات للمحكمة الجنائية لمعاقبة أي من هذا الأفعال الموصوفة بإلغاء الترخيص أو اغلاق الصحيفة لمدة لا تزيد على سنة واحدة، كذلك مصادرة النسخ المنشورة.

## عمان

لا تزال قضية حرية الرأي والتعبير الرئيسية في عمان حيث تواصل السلطات اضطهاد هؤلاء الذين يتحدثون بالنقد ضدها. ان عمان بلد صغير جداً، مع مستويات عالية من المراقبة التي فرضت قوانين وقيود صارمة على المدافعين عن حقوق الإنسان. في عام 2015، قام جهاز الأمن الداخلي بنشاط من أجل تفكيك حركة حقوق الإنسان من خلال استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين على الإنترنت في سلسلة من الاعتقالات والاحتجاز. وواجه العديد منهم أحكاماً بتهم لا أساس لها، وواجه المدافع البارز عن حقوق الإنسان سعيد جداد مضايقات مستمرة طوال عام 2015 وبقي في السجن بسبب أحكام تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان.

بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 2015، تم ابلاغ مدافع حقوق الإنسان البارز سعيد جداد بالمثل امام المحكمة الابتدائية في مسقط. نشر سعيد جداد على صفحته الفيسبوكية بياناً أعلن فيه انه إن تم اعتقاله سيقوم بالاضراب عن الطعام. في 21 يناير/كانون الثاني، اقتحم أكثر من 20 فرداً من قوات الأمن العمانية منزله. وبتاريخ 8 مارس/آذار، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في السجن بتهمة من بينها "تقويض مكانة الدولة وهيبتها" و "التحريض ضد الحكومة وتعطيل النظام العام". وبتاريخ 31 مارس/آذار، حكم على جداد بالسجن لمدة سنة واحدة وغرامة مالية قدرها 2600 ريال عماني (\$ 6755) لمخالفته قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وأطلق سراحه بكفالة بانتظار الاستئناف في هذه القضية بشهر أبريل/نيسان.

تعرض جداد لحملة مستمرة من المضايقات لسنوات عديدة، بما فيها العديد من الغرامات والاحتجاز. وكان له دور فعال في تنظيم وقيادة الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح في عام 2011، وتحدث علناً أما حشود تصل إلى 20,000 شخصاً. لقد كان مدوناً نشطاً، وقد وقع على عدة عرائض تدعو إلى الإصلاح في عمان.

بتاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني قامت القوات الأمنية بإقتحام منزل جداد. لقد تم اعتقاله ونقله الى سجن أرزات بمدينة صلالة. وصادقت محكمة الاستئناف بنفس المدينة بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني على الحكم الصادر ضده من قبل المحكمة الابتدائية في صلالة والمتضمن السجن لمدة سنة مع غرامة قدرها 1000 ريال عماني. لقد تمت إدانته بتهمة مزعومة هي "إستخدام شبكة المعلومات (الإنترنت) في نشر مامن شأنه المساس بالنظام العام". أصدر المركز مناشدات حول قضيته طوال أشهر يناير/كانون الثاني و فبراير/شباط ومارس/آذار وأبريل/نيسان. وبتاريخ 2 فبراير/شباط وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، كتب المركز رسالة مفتوحة إلى السلطان قابوس لحثه على إطلاق سراح جداد دون قيد أو شرط.

في ديسمبر/كانون الأول 2015، أصدر المركز نداءً حول إطلاق سراح الكاتب علي الرواحي. بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، تم القبض عليه بعدما استدعاه جهاز الأمن الداخلي بسبب تغريدتين قام بنشرها على حساب التويتر الخاص به تحدث فيهما عن الفساد وحث الناس على المطالبة بحقوقهم. وتم إطلاق سراحه بعد 4 أيام.

تواصل استهداف حرية التعبير خلال عام 2015 مع اعتقال الناشطين على الإنترنت. بتاريخ 11 آذار 2015 قام القسم الخاص في الشرطة العمانية بمسقط باستدعاء مدافع حقوق الإنسان عبد الله الغيلاني وتم احتجازه لمدة 3 أيام. وكان سبب اعتقاله نشر مواد على الإنترنت. وأصدر بتاريخ 18 مارس/آذار 2015 حكماً غيابياً بالسجن لمدة سنة على الكاتب والناشط على الإنترنت سعيد الدارودي.

بتاريخ 23 مارس/آذار 2015، اختفى الناشط على الإنترنت طالب السعيد بعد استدعائه من قبل جهاز الأمن الداخلي للمثول أمام القسم الخاص للشرطة العمانية في مسقط. وتم احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي دون السماح له بالاتصال بأسرته أو محاميه وتم الإفراج عنه دون توجيه أي تهمة في أغسطس/آب 2015. ويعتقد أنه أُلقي القبض عليه فيما يتعلق بأنشطته على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تشمل نداءاته المستمرة من أجل الحرية والإصلاح في عمان. ان السعيد من النشطاء المعروفين في الساحة العمانية وكان يقوم برصد وتوثيق قضايا النشطاء الموقوفين من قبل جهاز الأمن الداخلي.

في أبريل/نيسان، أُلقي القبض على أربعة نشطاء إنترنت في المنطقة الشمالية لوى بعد بضعة أيام من استدعائهم من قبل الأمن الداخلي عن طريق الهاتف. ويعتقد أن اعتقالهم له صلة بمطالبهم على الإنترنت من أجل الإفراج عن الدكتور طالب المعمرى، عضو مجلس الشورى عن ولاية لوى الذي يقبع في السجن منذ عام 2013 بعد مشاركته في احتجاج سلمي ضد التلوث البيئي الناجم عن المنشآت البتروكيماوية. واعتقل ماجد البلوشي، عبد الله كوندي وسعيد الخروصي بتاريخ 5 أبريل/نيسان، واعتقل محمد المانعي في اليوم التالي. وتم احتجاز الناشطين على الإنترنت في البداية بمعزل عن العالم الخارجي ودون الوصول إلى محامهم.

تم استدعاء الناشط على الإنترنت أحمد المغيري من قبل جهاز الأمن الداخلي وتم احتجازه بزناينة انفرادية لأكثر من ثلاثة أسابيع لغاية الإفراج عنه بتاريخ 09 يوليو/تموز 2015. ولم يتم السماح له بمقابلة المحامي وتمكنت أسرته من زيارته لمرة واحدة. ويعتقد ان احتجازه يتعلق بكتابات على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تتحدث عن الفساد والمطالب الشعبية من أجل الحرية والإصلاح.

تمكن محمد الفزاري، المدافع المعروف عن حقوق الإنسان والمدون، من الفرار من البلاد إلى المملكة المتحدة في 17 يوليو/تموز عام 2015، على الرغم من وضعه تحت الإقامة الجبرية وفرض حظرالسفر عليه منذ ديسمبر/كانون الأول عام 2014. ان الفزاري مؤسس ورئيس تحرير للمجلة الإلكترونية مواطن، ونشر عدداً من المقالات حول الفساد في الدوائر الحكومية، بما فيها النيابة العامة. ويعتقد أن هذه المواد قد تكون الدافع لإلقاء القبض عليه في عام 2014 وحظره من السفر. واجبرت "مواطن" على التوقف عن النشر في يناير/كانون الثاني 2016.

بتاريخ 03 أغسطس/آب 2015، تم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان الدكتور صالح العزري، وعلي المقبالي و طالب السعيد، واحتجزوا في جهة مجهولة وأطلق سراحهم بتاريخ 24 أغسطس/آب. ويرتبط اعتقالهم بأنشطتهم على الإنترنت. الدكتور صالح العزري، الذي يعمل كطبيب في وزارة الصحة، كتب كثيراً عن الفساد في المنظومة الصحية العمانية ويعمل على تعزيز حرية التعبير والدفاع عن المعتقلين من مدافعي حقوق الإنسان وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. والمقبالي هو مدافع عن حقوق الإنسان وأحد نشطاء الإنترنت والذي كان قد كتب على شبكات التواصل الاجتماعي حول الفساد والدفاع عن سجناء الرأي. وكان السعيد يقوم برصد وتوثيق قضايا النشطاء الموقوفين والمحتجزين من قبل جهاز الأمن الداخلي. وتم اعتقال الثلاثة سابقاً بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان.

بتاريخ 04 أغسطس/آب 2015، اعتقلت قوات الأمن المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الإنترنت مختار الهنائي و أحمد البلوشي، بينما كانوا في طريقهم إلى الإمارات العربية المتحدة قادمين من عُمان. وتم الإفراج عن البلوشي بعد ساعاتٍ قليلة في حين أن الهنائي بقي محتجزاً لغاية 24 أغسطس/آب. ان الهنائي هو مدافع معروف عن حقوق الإنسان ومدون في عُمان، تم اعتقاله سابقاً أثناء احتجاج سلمي.

بتاريخ 23 أغسطس/آب 2015 قام جهاز الأمن الداخلي باعتقال مدافع حقوق الإنسان خالد النوفلي ووضعه في الحبس الانفرادي. وكان يكتب على شبكات التواصل الاجتماعي حول الفساد والدفاع عن سجناء الرأي. وفي ذات اليوم تم استدعاء مدافع حقوق الإنسان فهد الخروصي من قبل جهاز الأمن الداخلي وتم إطلاق سراحه في اليوم التالي. وتم اعتقال الرجلين سابقاً.

بتاريخ 23 أغسطس/آب 2015، تم إستدعاء المدافع عن حقوق الإنسان إسماعيل المقبالي، وتم احتجازه منذ 29 أغسطس/آب لغاية 03 سبتمبر/أيلول. لقد ساند بقوة الاحتجاجات في صحار في عام 2011 واستمر في دعم النشطاء المحتجزين من خلال نشاطه على الإنترنت. في 2012، حكم عليه بالسجن لمدة عام ونصف العام، بتهمة "إهانة السلطان" وأطلق سراحه فقط بعفوٍ من قبل السلطان قابوس. وفي ذات اليوم اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان هلال العلوي وتم احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي قبل اطلاق سراحه بتاريخ 31 أغسطس/آب 2015. وكان قد اعتقل أيضاً فيما يتعلق بإحتجاجات صحار وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وتم اطلاق سراحه بعد عامين ونصف بعفوٍ من السلطان.

بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول، اعتقل الناشط على الانترنت حسن البشام من قبل جهاز أمن الدولة. وقد أفرج عنه بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول حتى ألقى القبض عليه مرة أخرى بعد ذلك بيومين وبقي رهن الاعتقال من دون الوصول المناسب لأسرته أو محاميه. بتاريخ 18 أكتوبر/تشرين الأول ذكر أنه نقل إلى مكتب النيابة العامة في صحار ووجهت إليه تهمة "إهانة السلطان" و" النيل من هيبة الدولة ". وهو لا يزال في السجن في انتظار صدور حكم في 08 فبراير/شباط 2016. وقد كتب للدفاع عن سجناء الرأي والتعبير وقام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية.

هذه القضايا ليست سوى بعض الأمثلة على القيود المفروضة على الحق في حرية الرأي والتعبير، وتوفر أدلة على التوجه الجاري المتمثل في استهداف ومضايقة نشطاء الإنترنت وأولئك الذين يسعون جاهدين من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية في سلطنة عمان.

في مارس/آذار، عبر مركز الخليج لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد من ان قانون الجنسية العماني الجديد الذي صدر في أغسطس/آب 2014، يمكن استخدامه لإستهداف مدافعي حقوق الإنسان والناشطين الآخرين. إن القانون الذي يتكون من 22 مادة، يمنع من سماع الشكاوي المتعلقة بقضايا الجنسية وأוכלها بشكل كامل الى وزارة الداخلية. ان المادة (20) تسمح بسحب الجنسية العمانية إذا ثبت أن الشخص: "ينتمي إلى جماعة أو حزب أو تنظيم يعتنق مبادئ أو عقائد تضر بمصلحة عُمان، أو يعمل لحساب دولة أجنبية بأي صفة كانت، سواء كان عمله داخل عمان أو خارجها، ولم يلب طلب الحكومة العمانية بترك هذا العمل خلال الأجل المحدد له، أو يعمل لصالح دولة معادية تعمل ضد مصلحة عمان". ويخشى المركز من استخدام هذه المادة الفضاضة من أجل إستهداف مدافعي حقوق الإنسان.

بتاريخ 23 مارس/آذار عام 2015، قام سيفيكاس ومركز الخليج لحقوق الإنسان بتقديم مذكرة مشتركة إلى المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة حول عمان، تحدد مخاوف تتعلق بالبيئة التي يعمل في ظلها نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتدابير التشريعية وغير القانونية التي تكبح أنشطة المجتمع المدني وتهدد حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2015، وخلال الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان قدم السيد ماينا كياي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات تقريره عن زيارته لعُمان في سبتمبر/أيلول 2014. ولقد أعرب عن استيائه من الحملات الانتقامية المزعومة ضد أعضاء المجتمع المدني، من الذين عملوا معه خلال زيارته. لقد اجتمع أثناء البعثة مع الهيئات الحكومية وأعضاء المجتمع المدني وأثار المخاوف بشأن القيود المفروضة على الحق في حرية التجمع السلمي. ولكن حتى الآن، فشلت الحكومة العمانية بمعالجة هذه المخاوف، وحاولت ترهيب المقرر الخاص وأفراد المجتمع المدني. وكان المركز من بين 8 موقعين على وثيقة تدعم عمل المقرر الخاص وفريقه وتدعو حكومة سلطنة عمان إلى التعاون الكامل معه وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير القطري.

## المملكة العربية السعودية

بقيت حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية حرجة طوال عام 2015. وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان بشكل متزايد للإعتقال والمحاكمات والأحكام الطويلة والمضايقات نتيجة لأنشطتهم السلمية ومشاركتهم مع المنظمات غير الحكومية. ولا يزال الكثيرون في الاعتقال حيث يتعرضون لسوء المعاملة بشكل مستمر. ولا تزال حقوق النساء والفتيات عرضة للانتهاك، ويتم استهداف النشطاء على الإنترنت بسبب تعبيرهم عن حقهم في حرية الرأي والتعبير. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان يمثلون أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في التعامل مع المسائل المتعلقة بالإرهاب.

خلال عام 2014، وفي القضية التي ألهمت الغضب في جميع أنحاء العالم، تم الحكم على مدافع حقوق الإنسان رائف بدوي بالسجن لمدة عشر سنوات، و1000 جلد، والمنع من السفر لمدة عشر سنوات تبدأ بعد انتهاء مدة سجنه، وفرض حظر على استخدامه لوسائل الإعلام وغرامة مالية قدرها مليون ريال سعودي (حوالي \$ 266,000) وذلك بعد اعتقاله لمدة عامين. بدوي هو المؤسس المشارك ورئيس تحرير موقع الشبكة الليبرالية السعودية، وهو موقع ومنتدى على شبكة الإنترنت تم أنشائه لتعزيز الحوار السياسي والاجتماعي في السعودية. بتاريخ 09 يناير/كانون الثاني 2015، تلقى بشكل علني 50 جلد. لقد تم التصديق على حكم 1000 جلد من قبل المحكمة العليا في الرياض في يونيو/حزيران عام 2015 لكنه لم يتلقى حتى الآن الجلد مرة أخرى وفقاً لأسرته. في ديسمبر/كانون الأول عام 2015، حصل على جائزة ساخاروف المرموقة لحرية الفكر.

بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2015، قررت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض زيادة الحكم على محامي حقوق الإنسان البارز وليد أبو الخير وليصبح السجن لمدة 15 سنة مع النفاذ. وكان قد تلقى حكماً سابقاً بالسجن لمدة 15 سنة منها خمسة سنين مع وقف التنفيذ. ان أبو الخير أسس واصبح مديراً للمنظمة غير الحكومية، "مرصد حقوق الانسان في السعودية". لقد وجهت ضده تهم ملفقة متعددة منها "استعداد المنظمات الدولية ضد المملكة" والتي ترتبط بتعاونه مع أليات حقوق الإنسان الدولية وبضمنها أليات الأمم المتحدة، "تحريض الرأي العام ضد السلطات"، و "إنشاء والإشراف على جمعية غير مرخصة" في اشارة الى مرصد حقوق الإنسان في السعودية. وأصدر المرصد والمركز نداءً مشتركاً بعد الحكم عليه للدعوة إلى إطلاق سراحه فوراً وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه. في 4 فبراير/شباط عام 2015، نقلته السلطات من سجن الملز بمدينة جدة إلى سجن الحابر في الرياض دون سابق إنذار. وكانت هذه هي المرة السادسة التي يتم فيها نقل أبو الخير إلى سجن جديد. في ابريل/نيسان 2015، تعرض للضرب من قبل سجين آخر يُعتقد أن إدارة السجن شجعت على ذلك.

بتاريخ 12 فبراير/شباط 2015، تم اطلاق سراح المدافعتين عن حقوق الإنسان ميساء العمودي ولجين الهذلول بعد أكثر من شهرين في الاعتقال بسبب القيادة. وتم اعتقالهما بتاريخ 01 ديسمبر/كانون الأول 2015 عندما قادتا السيارة للقاء بعضهما البعض على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة. لقد وجهت لكلتاها تهمتي "مخالفة النظام العام" و "الخروج على ولي الأمر" بسبب قيادتهما السيارة بدون اجازة (وفي هذه القضية، المقصود هو الخروج على سلطة الملك). ان المملكة العربية السعودية لا تزال الدولة الوحيدة في العالم التي لا تسمح للمرأة بقيادة السيارة. لقد دعم المركز حملة #Women2Drive

لقد تواصلت الأحكام بحق أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) بسبب مشاركتهم في نشاطات المنظمة التي تأسست في عام 2009 جزئياً كرد على زيادة الاعتقالات في أعقاب حرب الخليج الثانية. وقد حكم على الأعضاء مدد طويلة تصل إلى 15 سنة من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في القضايا المتعلقة بالإرهاب وأمن الدولة. في مارس/آذار عام 2015، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات على العضو المؤسس محمد البجادي مع وقف تنفيذ الخمس سنوات الأخيرة. لقد ألقى القبض عليه بتاريخ 20 مارس/آذار 2011 بعد أن تواصل مع الامم المتحدة في قضية السجين اليمني سلطان الدعيس والذي يشتبه بأنه توفي جراء التعذيب أثناء استجوابه من قبل ضباط المباحث العامة. وأضرب البجادي عن الطعام في عدة مناسبات احتجاجاً على سوء المعاملة، بما فيها وضعه لمدة أربعة أشهر في الحبس الانفرادي.

بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، أصدرت المحكمة الجزائية التخصصية حكماً على أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، الدكتور عبد الرحمن الحامد بالسجن لمدة تسع سنوات، غرامة قدرها 50,000 ريال سعودي وحظر السفر لمدة تسع سنوات تصبح نافذة المفعول عند انتهاء مدة عقوبته. لقد تم صدور الحكم بعد محاكمة جائرة استندت على تهمة ملفقة بما في ذلك التحريض ضد النظام العام والمشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة. في اليوم نفسه حكمت المحكمة الجزائية التخصصية على المدافع عن حقوق الإنسان عبد العزيز السندي بالسجن لمدة ثمان سنوات، وغرامة قدرها 50,000 ريال سعودي وحظر السفر لمدة ثمان سنوات تصبح نافذة المفعول عند انتهاء مدة عقوبته. واستند الحكم على تهمة من بينها التحريض ضد النظام العام، التوقيع على عريضة تدعو للتظاهر في الميادين العامة، إهانة الملك ونشر الفوضى وتحريض الرأي العام على الإنترنت عن طريق حساب التغريد العائد له. ولم يتم منح كلا الرجلين إتصلاً سليماً بالمحاميين أثناء التحقيقات الأولية، وكذلك خلال المحاكمات. إن هذا هو انتهاك فاضح للقانون الدولي والحق في محاكمة عادلة.

بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الأول 2015، أصدرت المحكمة الجزائية التخصصية حكماً على أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، الدكتور عبد الكريم الخضر بالسجن لمدة عشر سنوات وحظر السفر لمدة عشر سنوات تصبح نافذة المفعول عند انتهاء مدة عقوبته. مرة أخرى لقد تم صدور الحكم بعد محاكمة جائرة استندت على تهمة ملفقة تشمل عدم إطاعة الحاكم، التحريض لإحداث الفوضى من خلال تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، تقويض صورة الدولة من خلال نشر معلومات كاذبة وتوزيعها على المنظمات الأجنبية والمشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة هي (حسم). انه العضو المؤسس العاشر لحسم الذي تم سجنه بما فهم محمد فهد القحطاني، فوزان الحربي، صالح العشوان، سليمان الرشودي والدكتور عبد الله الحامد.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تم الحكم على عمر محمد السعيد وهو عضو مساند في (حسم) من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض بالسجن لمدة سنتين ونصف وكذلك منعه من السفر لنفس المدة بعد انقضاء مدة محكومته. ووجهت ضده تهمة من بينها، نقض الولاء للحاكم "ولي الأمر"، والانضمام إلى جمعية مدنية غير مرخصة والمقصود بها حسم، وافرج عنه بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول عام 2015، وذلك بعد انتهاء فترة محكومته والتي قضاها في الاعتقال منذ أن أُلقي القبض عليه في 16 أبريل/نيسان عام 2013.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر المركز نداءً حول الاستهداف المنهجي المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية من خلال استخدام الإجراءات القانونية. لقد صادقت محكمة الاستئناف على الحكم بحق المدون مخلف الشمري، والذي صدر في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2014 وتضمن السجن لمدة عامين و200 جلد.

بتاريخ 21 ديسمبر/كانون الأول 2015 تم الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي زهير الكتي بالسجن لمدة أربع سنوات، وحظر على السفر لمدة 5 سنوات ومنعه من الكتابة لمدة 15 عاماً، وذلك بعد أن دعا إلى إجراء إصلاحات في برنامج حوار تلفزيوني. في مارس/آذار، وفي خطوة غير مسبوقة، لم تجدد السويد العقود العسكرية مع المملكة العربية السعودية. لقد رحب مركز الخليج بهذه القرار وشجّع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. بتاريخ 9 مارس/آذار عام 2015، منعت المملكة العربية السعودية وزير الخارجية السويدي مارغوت والستروم من التحدث عن حقوق الإنسان، بما فيها قضايا حقوق المرأة في اجتماع لجامعة الدول العربية عقد في القاهرة، على الرغم من أنها قد دعت كضيف شرف. وفقاً للواستروم، "إن التفسير الذي تم طرحه هو أن السويد قامت بتسليط الضوء على وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا هو سبب عدم رغبتهم بالسماح لي بالحدث". وفي اليوم التالي، أكد رئيس الوزراء السويدي ستيفان لوفوفين الأخبار التي مفادها أن السويد قد ألغت اتفاق تجارة الأسلحة مع المملكة العربية السعودية.

بتاريخ 16 يوليو/تموز عام 2015، كتب المركز وثمانية منظمات أخرى لحقوق الإنسان إلى القيادة السعودية معربين عن بالغ القلق بشأن الوضع المتدهور للمدافعين عن حقوق الإنسان. وطلبت الرسالة الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين بما فهم وليد أبو الخير، الدكتور محمد القحطاني، الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور عبد الكريم الخضر، رائف بدوي، محمد البجادي، فاضل المناسف، فوزان الحربي، سليمان الرشودي، عيسى النخيفي وزملائهم. ولغاية الآن لم يتلقوا أي رد.

بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول عام 2015، عقد مركز الخليج لحقوق الإنسان، سيفيكاس، والمادة 19، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة بعنوان "المدافعون عن حقوق الإنسان: التحديات والحاجة الملحة للحماية"، وذلك خلال الدورة 30 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول 2015، تم منح جائزة هرانت دينك الدولية لسنة 2015 على المدافعة عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية سمر بدوي. تعطى الجائزة للأفراد الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مبادئ أساسية، وذلك باستخدام لغة السلام التي تهدف لخلق عالم خالٍ من العنف، التمييز والعنصرية. وقفت بدوي كصوت رائد يدافع عن حقوق المرأة، بما في ذلك الحق في قيادة السيارة، ورفع مستوى الوعي الدولي حول اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان في بلدها.

وتعرضت للسجن بسبب أنشطتها وواجهت التهديدات والمضايقات من قبل السلطات. وهي متزوجة من وليد أبو الخير. ونظرا لحظرها من السفر، لم تتمكن من السفر إلى اسطنبول لاستلام الجائزة، واستلمها المركز نيابةً عنها.

"ما يحفزني أكثر على الاستمرار هو مسؤوليتي، ليس فقط لتربية أولادي، ولكن أيضا مسؤوليتي لتغيير الواقع المظلم الذي نعيش فيه الآن وذلك من أجل بناء مستقبل عدالة وحرية ومساواة لجميع المواطنين السعوديين"، قالت بدوي. "تذكروا أن التاريخ لا ينسى وسوف يرفع أولئك الذين قاتلوا من أجل الحرية وينبذ ذكرى أولئك الذين استسلموا لحياة الذل والعبودية".

في سبتمبر/أيلول، أدى تحدي مركز الخليج لحقوق الإنسان لشرعية Just Solutions International، الذراع التجاري الذي يعمل برعاية وزارة العدل، إلى نتيجة إيجابية. ففي يونيو/حزيران بدأ المركز تحدياً في المحكمة العليا على قرار وزارة العدل في المملكة المتحدة القاضي ببيع خدمات السجون والمراقبة لدول الخليج. وقدمت الشركة مقترحا بقيمة 5.9 مليون باوند إلى المملكة العربية السعودية، وكذلك عرضاً واسع النطاق لسلطنة عمان للمساعدة في تصميم السجن الجديد.

ويحتج العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان بصورة تعسفية ويتعرضون للتعذيب في كلا البلدين. في سبتمبر/أيلول أعلنت وزارة العدل في المملكة المتحدة عدم استمرار الشركة في أي مشروعات جديدة لكنها ستواصل متابعة المشاريع القائمة بما في ذلك اقتراح العمل مع سجون السعودية ودائرة مراقبة السلوك. وفي وقتٍ لاحق من ذلك الشهر، قضت المحكمة العليا أن القضية تثير "مسائل مهمة ذات أهمية لعامة الناس"، ومنحت غطاءً للرسوم القانونية. في 13 أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، ألغت الحكومة البريطانية المحاولة المثيرة للجدل لتزويد خدمات السجن إلى المملكة العربية السعودية. ولا تزال الأسئلة قائمة حول مبيعات وزارة العدل للحكومات الأخرى مثل عُمان.

في خطوة أثارت القلق والكثير من الانتقاد، تم في سبتمبر/أيلول انتخاب المملكة العربية السعودية رئيسة للجنة مجلس حقوق الإنسان الأساسية التي تختار كبار المسؤولين الذين يشكلون المعايير الدولية لحقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات في جميع أنحاء العالم. وبعد أسابيع فقط من الانتخاب ضاعت فرصة من قبل مجلس حقوق الإنسان عندما فشل قرار لإنشاء لجنة تحقيق في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. لقد تم سحب مشروع قرار يدعو إلى إجراء تحقيق دولي في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن والمقدم من هولندا واعتمد المجلس بدلاً من ذلك قراراً تقدمت به السعودية نيابة عن الدول العربية حيث لا يتضمن إنشاء لجنة تحقيق. أدان المركز بشدة تعيين المملكة العربية السعودية في مجلس حقوق الإنسان مع استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وتجاهل السلطات بشكل صارخ إلتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، حصل انتصار صغير من أجل حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية، حيث قامت بالتصويت للمرة الأولى في الانتخابات البلدية. لا تزال المرأة في المملكة العربية السعودية تواجه أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان والعوائق التي تحول دون الحرية على صعيد العالم.

## سوريا

تواصل إستههداف المدونين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأولئك الذين مارسوا حقهم في حرية الرأي والتعبير من قبل السلطات في عام 2015. وتم مقابلة نقد النظام، بما في ذلك على الإنترنت، بالاعتقال والإحتجاز. وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان مثل رزان زيتونة للاختفاء القسري بسبب أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان حيث لا يزالوا في عداد المفقودين، ويتصاعد الخوف على سلامتهم. وفي تطور مشجع، وبعد الكثير من الحملات الدولية، أطلق سراح ثلاثة من أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بموجب عفو عام في عام 2015.

في يناير/كانون الثاني، تم طرد الإعلامية وناشطة حقوق الإنسان ميسا صالح من وظيفتها بعد ان ضغطت بالاعجاب (لايك) على عدة مقالات فيسبوكية تنتقد صاحب قناة أورينت لتحديثه عن الأقليات في سورية بشكل غير لائق. لقد كان داعش مسؤولاً عن قتل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، بما فيهم الصحفي الوثائقي السوري ناجي جرف، رئيس تحرير المجلة الشهرية حنطة. قتل جرف في غازي عنتاب في تركيا، بالقرب من الحدود السورية بتاريخ 27 ديسمبر/كانون الأول، وكان قد قدم فيلماً وثائقياً مؤخراً حول المجموعة السورية الرفة تَدِيح بصمت الحائزة على جائزة المواطن الصحفي. وجاء مقتل الجرف بعد مقتل أحمد محمد موسى، المحرر البالغ من العمر 23 عاماً في مجموعة الرفة تَدِيح بصمت حيث قتل برصاصٍ بمحافظة ادلب في سوريا بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول. أما شقيقه حمود الموسى، المدافع عن حقوق الإنسان الذي شارك في تأسيس المجموعة أيضاً فقد تم تهديده بشكل مستمر من قبل داعش، وحُطِف والدهم وعمتهم أيضاً وقتلا على يد داعش.

شهد يوم 28 أبريل/نيسان 2015 عيد الميلاد الثامن والثلاثين لمحامية حقوق الإنسان المفقودة قسراً رزان زيتونة، رئيسة مركز توثيق الانتهاكات في سوريا. لقد دعت 71 منظمة غير حكومية للاحتفال بهذه المناسبة بما فيها المركز، الجماعات المسلحة والحكومات على اتخاذ خطوات للتحقيق في اختطاف أربعة من موظفي المركز وهم، زيتونة، سميرة خليل، ناظم حمادي، و وائل حمادة، والمعروفين باسم "دوما أربعة". تم اختطافهم أثناء مدهامة مكاتبتهم من قبل مجموعة من المسلحين بتاريخ 09 ديسمبر/كانون الأول 2013. وفي الذكرى السنوية الثانية لاختطاف دوما أربعة، حث المركز وثمانى منظمات أخرى لحقوق الإنسان الحكومة الكندية لضمان العثور على الأربعة والإفراج عنهم. لقد وصل أهل زيتونة من سوريا إلى كندا في عام 2014 كما فعلت اختها ريم زيتونة مع زوجها وطفلاها. وبعد استقرارها في كندا، واصلت ريم زيتونة العمل بنشاط في مركز توثيق الانتهاكات.

وقبل اختطافها، قالت زيتونة في مقابلة مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان: "لا شيء، حتى 100,000 حالة وفاة أو الحصار القاسي، أو خيانة المجتمع الدولي يستطيع هزيمة إرادة الناس الذين لديهم حلم وإيمان في المستقبل".

استمر المركز في الدعوة للإفراج عن مازن درويش، هاني الزيتاني، و حسين غريير، أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير خلال 2015 حتى تم الإفراج عنهم في شهري يوليو/تموز وأغسطس/أب. في شهر فبراير/شباط 2012، اعتقلت القوات الجوية السورية الرجال الثلاثة خلال غارة على مكاتب المركز السوري. وبعد عامٍ من إلقاء القبض عليهم مثلوا أمام محكمة مكافحة الإرهاب بتهمة "نشر الأعمال الإرهابية". ودعا قرار الأمم المتحدة الصادر في مايو/أيار عام 2013 إلى إطلاق سراحهم، وفي يناير/كانون الثاني عام 2014 أعلن فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي بأن اعتقالهم تعسفي، وبأن العفو العام الصادر في 09 يونيو/حزيران 2014 كان ينبغي أن يتضمن أسمائهم، ولكن لم يتم الإفراج عنهم في ذلك العام. في مارس/آذار 2015، تم تحديد موعد لصدور الحكم في القضية. وفي ابريل/نيسان تم منح مازن درويش جائزة اليونسكو / غيرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2015.

في يونيو/حزيران أصدر البرلمان الأوروبي اقتراحاً لاستصدار قرار حول الوضع في سوريا وقضية درويش والزيتاني وغيرير. ودعا إلى الإفراج عنهم وعن دوما أربعة، واعترف بنمط الإستههداف المنظم للمدافعين عن حقوق الإنسان، وأعرب عن إعجابه وتضامنه مع جميع النشطاء السوريين الذين لا يزالون بلا كلل يقومون برصد وتوثيق وتقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان.

بتاريخ 25 يونيو/حزيران عام 2015، نظم المركز الخليج فعالية جانبية في جنيف تركزت حول حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في سوريا والعراق وذلك على هامش الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان. وقد شارك في رعاية الفعالية ثماني منظمات بما فيها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. وسلط الحدث الضوء على أهمية خلق الوعي حول جميع حالات الاختفاء القسري، والمحاكمات الجائرة، وحالات الوفاة والتعذيب بحق المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا، والحاجة إلى ضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

في يوليو/ تموز صدر عفو رئاسي تم بموجبه الإفراج عن حسين غيرير وهاني الزيتاني من السجن. وأفرج أيضاً عن مازن درويش بتاريخ 10 أغسطس/آب. لقد حكمت محكمة مكافحة الإرهاب بتاريخ 31 أغسطس/آب بأن قضية أعضاء المركز السوري تندرج ضمن العفو العام وتم إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط، وإسقاط التهم الموجهة بحقهم.

في أغسطس/آب، تم تكريم يارا بدر، الصحفية والمدافعة عن حقوق الإنسان وزوجة المدافع عن حقوق الإنسان مازن درويش، من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش بجائزة أليسون دي فورج للنشاط الإثنائي، جنباً إلى جنب مع ثلاثة نشطاء آخرين في مجال حقوق الإنسان. وعملت يارا بدر بشكل مستمر لكشف احتجاج وتعذيب الصحفيين والمعتقلين في سوريا. لقد تبوأَت يارا بدر، حينما كان زوجها رهن الإحتجاز، دور المدير بالوكالة للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

في الشهر نفسه، أشار بيان رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى قرار الأمم المتحدة 2139 الذي صدر في فبراير/شباط عام 2014، والذي طالب بالإفراج عن جميع المعتقلين بشكل تعسفي في سوريا.

في سبتمبر/أيلول، تلقى مركز الخليج لحقوق الإنسان أنباءً حزينة عن وفاة المدافع عن حقوق الإنسان ورسام الكاريكاتير، أكرم رسلان، حيث قتل تحت التعذيب في مركز اعتقال حكومي بعد أشهر قليلة من إلقاء القبض عليه خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2012. كان معروفاً جيداً لرسوماته الجريئة التي عادةً ما كانت تسلط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب السوري. وحاز على جائزة الشجاعة لسنة 2013 والمقدمة من قبل الشبكة الدولية لحقوق رسامي الكاريكاتير.

بتاريخ 06 أكتوبر/تشرين الأول 2015، مرت صادف الذكرى السنوية الثالثة للإختفاء القسري لمحمي حقوق الإنسان خليل معتوق ومساعدته وصديقه محمد ظاظا. في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 تم إلقاء القبض على الرجلين في نقطة تفتيش حكومية. ومنذ ذلك الحين لم يكن هناك أي تأكيد حول مكان وجودهما، ولكن بعض التقارير تزعم بأنه يجري إحتجازهما في فرع المخابرات العسكرية 235 بدمشق والذي يشتهر بالظروف المعيشية السيئة وغير الصحية. وقع المركز جنباً إلى جنب مع 50 منظمة غير حكومية أخرى بياناً مشتركاً يدعو إلى إطلاق سراحهما فوراً.

بتاريخ 70 أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت 31 منظمة بما فيها المركز بياناً يدعو السلطات السورية إلى الكشف فوراً عن مكان مطوّز البرمجيات والمدافع عن حرية التعبير باسل خرطيبيل والإفراج عنه. اعتُقل خرطيبيل على أيدي المخابرات العسكرية في 15 مارس/آذار 2012 وما زال رهن الإعتقال منذ ذلك الحين. وقيل توقيفه، استخدم خبرته التقنية للمساهمة في تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت وحصد عدداً من الجوائز. لقد بقي محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للتعذيب لمدة 3 أسابيع. وصدر بيان آخر حول قضيته من قبل 22 منظمة في 04 نوفمبر/تشرين الثاني. وتشير التقارير التي وردت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني أنه منذ اختفائه كان قد حوكم أمام محكمة الميدان العسكرية في مقر الشرطة العسكرية وقد يواجه عقوبة الإعدام. بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني، حثت 36 منظمة محلية ودولية بما فيها المركز مرة أخرى السلطات السورية لضمان إطلاق سراحه وعودته سالماً إلى أسرته.

## الإمارات العربية المتحدة

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الاعتقال والاحتجاز وسوء المعاملة في الإمارات العربية المتحدة مع تضييق مساحة حرية التعبير. في يناير/كانون الثاني 2015 تم حجب موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان من قبل السلطات، وعلى مدار العام تم استهداف نشطاء الإنترنت والمدونين. واستمر الاعتقال التعسفي، ولا زال أعضاء مجموعة الإمارات العربية المتحدة 94 في الاحتجاز وتم استهداف أسرهم. ويعرض تقرير مركز الخليج لحقوق الإنسان حول التعذيب في السجون بناء على شهادات المعتقلين ظلماً، تفاصيل الظروف الرهيبة التي يتم سجنهم فيها. وبقي مدون عُُماني رهن الاحتجاز في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في يناير/كانون الثاني عام 2015، تم حجب موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة. عندما تزور الموقع الإلكتروني، سوف تجد اشعاراً يقول: "تم حظر الوصول الى هذا الموقع حالياً. يقع الموقع تحت الفئات المحظورة المحتوى تبعاً لسياسة إدارة الوصول الى الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة". بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الرقابة الالكترونية، أطلقت مراسلون بلا حدود "عملية الحرية السحابية" لتكسر حظر تسعة مواقع إلكترونية في 11 دولة بما فيها موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.

ولا يقتصر خطر الاعتقال الانفرادي على المدافعين عن حقوق الإنسان المحليين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن المدافعين عن حقوق الإنسان من جنسيات أخرى معرضين للخطر في البلاد. بتاريخ 24 فبراير/شباط 2015، تم اعتقال معاوية الرواحي على الحدود اثناء عودته الى عمان وتم احتجازه في السجن الانفرادي. وفي شهر مايو/أيار، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان نداءً آخر حول قضيته بعد نقله إلى زنزانة انفرادية في سجن الوثبة السئي السمعة. بتاريخ 09 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 تمت إحالته من السجن الى المستشفى. وفي ذات اليوم قام الرواحي بنشر تسجيل له على مواقع التواصل الاجتماعي قال فيه انه لايجد "معاملة عادلة" من قبل جهاز أمن الدولة الإماراتي حيث سبق لها ان منعت عنه الدواء لمدة شهرين فاضطر للمكوث في نفس المستشفى المشار اليه أعلاه لفترة تبلغ اسبوعاً كاملاً. واضاف انه قضى اربعة أشهر في زنزانة انفرادية وهدد بقوله "اذا لم اجد معاملة عادلة فسأبدأ بإضرابٍ عن الطعام او انتحر". في يونيو/حزيران عام 2015، أرسلت أمه نداء إلى السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لتسهيل توفير الدواء لإبنها.

صادف شهر مارس/آذار حلول الذكرى الثانية لبدء المحاكمة الجماعية المسماة قضية "الإمارات 94" التي أدت إلى الزج بالعشرات من منتقدي الحكومة ودعاة الإصلاح في السجون في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن بينهم عدد من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان، والقضاة، وأساتذة الجامعات، والقيادات الطلابية. واستنتج فريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن المحاكمة قد حرمت المتهمين من حقهم في المحاكمة العادلة المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما دعا تحالف من 13 منظمة حقوقية من بينها مركز الخليج لحقوق الإنسان، دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الإفراج فوراً ودون أي شروط عن جميع من سُجنوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات و الانتماء إليها بعد محاكمة جائرة، والإفراج كذلك عن الذين لا يزالون في المعتقلات والسجون لمجرد أنهم أفصحوا علناً عن بواعت قلقهم بشأن هذه المحاكمة الجائرة.

في شهر فبراير/شباط 2015، تعرضت شقيقات أحد نشطاء الإمارات 94 للاختفاء القسري على يد جهاز أمن الدولة. وتم استدعاء الاخوات الثلاثة، أسماء خليفة السويدي، مريم خليفة السويدي و اليازبة خليفة السويدي للتحقيق. وقامت الأخوات الثلاث بحملة سلمية على الإنترنت من أجل الإفراج عن أخهم وهو أحد أعضاء مجموعة الإمارات 94، الدكتور عيسى السويدي، وقمن كذلك بتسليط الضوء أيضاً على محاكمته غير العادلة وإنتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض له على أيدي سلطات الدولة. وتم اطلاق سراحهن بعد عدة شهور وذلك بتاريخ 15 مايو/أيار.

بتاريخ 12 مارس/آذار عام 2015، أطلق مركز الخليج لحقوق الإنسان تقرير "التعذيب وسوء المعاملة في السجون في دولة الإمارات العربية المتحدة" في فعالية جانبية بمجلس حقوق الإنسان في جنيف. ويوثق التقرير حالات التعذيب وإساءة معاملة السجناء المنتمين إلى مجموعة الإمارات 94، الذين لا يزال 61 منهم في السجن منذ شهر يوليو/تموز 2013، ويفصّل شهاداتهم وأدلتهم. ويتحدث بالتفصيل عن مجموعة واسعة من إنتهاكات حقوق الإنسان، ويحدد المعاملة القاسية والمهينة التي تعرض لها المعتقلون، وقوائم الجناة ويختتم بقائمة من التوصيات بما فيها إنشاء لجنة تحقيق في الإعتداءات وإطلاق سراح جميع المسجونين على أساس محاكمات غير عادلة.

بتاريخ 18 أغسطس/آب 2015، اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان الدكتور ناصر بن غيث من قبل جهاز أمن الدولة من مقر عمله في أبو ظبي. واقتيد إلى منزله لتفتيشه، ثم نقل إلى مكان مجهول. ان الدكتور بن غيث هو خبير اقتصادي وأكاديمي له احترامه، وكان قد اعتقل في ابريل/نيسان 2011 مع أربعة مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان في القضية التي عرفت باسم "الإمارات 5". وقد وجهت الى الناشطين الخمسة تهم "الإهانة العلنية" لحكام دولة الإمارات العربية، واستخدام منتدى سياسي إلكتروني محظور في الإمارات. لقد تحدث على الإنترنت قبل إلقاء القبض عليه في عام 2015 ضد القتل الجماعي في القاهرة في عام 2013. وأصدر المركز نداءً آخر بشأن قضيته بتاريخ 25 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2015، بعدما مرت ثلاثة أشهر على إعتقاله، بقى خلالهما مكان وجوده غير معروفٍ ولم يكن لديه تواصل مع محامٍ أو أسرته.

في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، فاز المدافع البارز عن حقوق الإنسان، وأحد أعضاء "الإمارات 5" وعضو المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان أحمد منصور بجائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لسنة 2015. وتمنح هذه الجائزة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين أظهروا التزاماً عميقاً وواجهوا مخاطر شخصية كبيرة نتيجة لعملهم في مجال حقوق الإنسان. ولم يستطيع الذهاب الى الحفل في جنيف بسبب حظر السفر المفروض ضده. لقد تعرض منصور ولسنوات عديدة، للمضايقات المتكررة والترهيب والتهديد بالموت من قبل جهاز أمن الدولة، فضلاً عن حملات التشهير في وسائل الإعلام. في عام 2011 تمت مصادرة جواز سفره، وعلى الرغم من إطلاق سراحه وصدور العفو عن التهم الموجهة ضده، رفضت السلطات إعادة جواز سفره. في سبتمبر/أيلول أصدرت لجنة التحكيم لجائزة مارتن إينالز بياناً حث فيه السلطات إلى رفع حظر السفر ضده حتى يتمكن من السفر إلى حفل توزيع الجوائز ولكن قبول البيان بأذان صماء.

## اليمن

لا تزال اليمن التي مزقتها الحرب مكاناً عنيفاً وخطيراً لكل من المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ان إنتهاكات حقوق الإنسان تحصل بشكلٍ مستمر على أيدي جميع أطراف النزاع. كما أن الذين يتحدثون علناً ويمارسون حقهم في حرية التعبير بشكل خاص هم واقعون تحت التهديد. وشهد عام 2015 مقتل الصحفي البارز عبد الكريم الخيواني. بعد بدء حملة القصف السعودي في مارس/آذار، أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقريراً عن أوضاع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما نظم فعاليتين جانبيتين في مجلس حقوق الإنسان حيث سلط الضوء خلالهما على الوضع المزري في اليمن.

بتاريخ 18 مارس/آذار عام 2015، قُتل الصحفي والناشط عبد الكريم الخيواني، في صنعاء. لقد قام مسلحيون على متن دراجة نارية بإطلاق الرصاص على الخيواني بعد مغادرته لمنزله. كان الخيواني صحفياً بارزاً و رئيس تحرير لصحيفة على الإنترنت هي "الشورى". ودافع عن حرية الرأي والتعبير وكتب عن فساد الحكومة. وفي عام 2008، منحته منظمة العفو الدولية جائزتها الخاصة بصحافة حقوق الإنسان المعرضة للخطر. لقد عانى من التهديدات المنظمة، والهجمات والسجن نتيجة لكتابات. وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة في عام 2004، واختطف وتعرض للتعذيب في عام 2007. أما في عام 2008، فقد حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات وتم تعليقه في نهاية المطاف بعد صدور عفو عنه عام 2009. إن جريمة قتله الوحشية دليل صارخ على البيئة الخطيرة التي يعمل في ظلها الصحفيين.

بتاريخ 22 يونيو/حزيران 2015، نظم مركز الخليج لحقوق الإنسان فعالية جانبية في الدورة 29 من مجلس حقوق الإنسان برعاية، سيفيكاس، فريدوم هاوس، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، حول وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في اليمن خلال زمن الحرب الجارية حالياً. حضر الفعالية عدد من المنظمات غير الحكومية، ممثلو الدول الأعضاء، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اليونيسكو وآخرون. ودعا جميع المتحدثون إلى المساءلة ووقف العنف من قبل جميع الأطراف.

في سبتمبر/أيلول، وخلال الدورة 30 لمجلس حقوق الإنسان، نظم كل من هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، مركز الخليج لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ندوة ركزت على اليمن بعنوان، المدنيون ونشطاء الحقوق تحت النار- ندوة تتناول الإفلات من العقاب الذي يغذي أزمة إنسانية. تكلم المتحدثون حول الكيفية التي يتم بها إستهداف المدنيين في الحرب الدائرة في اليمن، وعن الخطر الداهم الذي يواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد، وحقيقة أنهم يتعرضون لهجوم أثناء الحرب من جميع الأطراف في الصراع. وأكد جميع المشاركين على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للنزاع وإنهاء العنف في البلاد.

### ثالثاً: الخاتمة

بقيت حالة حقوق الإنسان خطيرة في عام 2015 مع استمرار إستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والدول المجاورة بشكل يومي. انهم يذهبون إلى عملهم السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان بشجاعة على الرغم من التهديدات والاعتقال والترهيب والمضايقة القضائية والعنف التي يواجهونها. وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى ضمان بيئة مفتوحة وأمنة حيث يمكن تعزيز حقوق الإنسان.

عانى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من الاعتقال في ظروف مروعة. ففي البحرين، وصل الوضع إلى نقطة الأزمة في شهر مارس/آذار مع تعرض السجناء للضرب وسوء المعاملة، مما أثار سلسلة من الإضرابات عن الطعام. وفي إيران تزايدت المخاوف على صحة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات في سجن إيفين. وفي سوريا استمر الاختفاء القسري والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي بحق المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ختام عام 2015، لا زال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان رهن الإعتقال التعسفي أو مفقودين، بما في ذلك بعض الحالات الجماعية المعروفة باسم البحرين 13، دوما أربعة في سوريا والعديد من مجموعة الإمارات 94.

واستمر الصراع في العديد من دول الخليج والدول المجاورة طوال عام 2015، وعلى الأخص في العراق وسوريا واليمن، وتدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان مع ارتكاب الفضائع من قبل كلٍ من الجهات الحكومية والغير حكومية.

وبقيت إنتهاكات حرية التعبير والصحافة تشكل قضية جديّة لحقوق الإنسان في عام 2015 مع استهداف أولئك الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير والرأي. وفي السنوات الأخيرة كان هناك زيادة في إستهداف الذين يقومون بالنشر على الإنترنت، وهو اتجاه استمر طوال عام 2015 ويتضح بشكل خاص في قضايا محاكمة النشطاء على الإنترنت في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك إستخدام قوانين الجريمة الإلكترونية.

وعلى الرغم من الوضع الحرج العام، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان في عام 2015 بما فيها المنح المحدود لحق المرأة في التصويت في الانتخابات البلدية بالمملكة العربية السعودية والإفراج عن أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في سوريا. وعلى الساحة الدولية، رفض السويد لتجديد العقود العسكرية مع المملكة العربية السعودية، وإلغاء حكومة المملكة المتحدة سعيها لتقديم عطاء إلى السجون السعودية، كانت جميعها تحركات في موضع ترحيب.

لقد أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان متمكنون أكثر في سعيهم لتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان، حيث ان المنظمات غير الحكومية مثل مركز الخليج لحقوق الإنسان تقيم التدريبات حول آليات حقوق الإنسان، بناء القدرات والتوثيق والأمن والحماية، وغيرها من المواضيع. عندما تستهدف الدعوة الحلفاء والدول الفاعلة، يتلقى المدافعون عن حقوق الإنسان الاعتراف الدولي، وتقدم لهم في نهاية المطاف قدراً من الحماية.

يصادف العام 2016 الذكرى 50 لإعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وهناك حملة دولية للأمم المتحدة لضمان التصديق عليهما وتعزيزهما. فلتكن هذه فرصة للسلطات في الخليج والدول المجاورة لتحسين حالة حقوق الإنسان وضمان بيئة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

في بيان صادر في اليوم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي صادف في 9 ديسمبر/كانون الأول عام 2015، كرم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست، المدافعين عن حقوق الإنسان قائلا:

"انهم "غاندي" و"مانديلا". إنهم "روزا باركس" و"مالالاس". وهم أيضا الأفراد العاديين والمحامين والناشطات وقادة المجتمع والصحفيين والنقابيين ودعاة حماية البيئة الذين يسعون جاهدين لإعادة المطالبة بحقوقنا وتعزيز حرياتنا. ويطلق عليهم المدافعون عن حقوق الإنسان، وهم عدد لا يحصى من الأفراد والمجموعات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتعلم وتزيد الوعي حول القضايا في جميع أنحاء العالم، ومساءلة الحكومات عن أفعالهم ... انهم يواجهون مخاطر وتهديدات هائلة نتيجة العمل الذي يقومون به، أو بسبب من هم ..... إنني أدعو الدول لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي والوطني من خلال بناء تحالفات صديقة للمدافعين واتخاذ تدابير ملموسة لحماية نشطاء الحقوق. في صراعنا من أجل الحرية والمساواة والعدالة، فإنه يتحتم علينا تمكين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان - أبطالنا، حراسنا الذين يخوضون معارك حول حقوقنا. إنهم يستحقون دعمنا المطلق".

ويلتزم مركز الخليج لحقوق الإنسان بمواصلة دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على ضمان سلامتهم وهم ينفذون العمل السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان في مواجهة الشدائد. ويشكر الداعمين في جميع أنحاء العالم الذين يقدمون السلوى والمساعدة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين بحاجة إليها.